

**Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)**  
**Scientific Biannual Refereed Journal**

P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)

<https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam>**Suleiman Husnu Pasha and His Role in the Causative Events of the Proclamation of the Ottoman Constitution in 1876.****Assist. Prof. Dr. Jaafar Asghar Abbas**

University of Kirkuk/ College of Arts – Department of History

**ARTICLE INFORMATION**

Received: 24 Jan, 2026

Accepted: 14 Mar, 2026

Available online: 01 Jul, 2026

**PP :263-298**© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE  
UNDER THE CC BY LICENSE<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>**Corresponding author:***Asst. Prof. Dr. Jaafar Asghar Abbas***Email:**[jaafar\\_abbas@uokirkuk.edu.iq](mailto:jaafar_abbas@uokirkuk.edu.iq)**Abstract**

Suleiman Husnu Pasha is considered one of the prominent figures of the Ottoman State during the Tanzimat era. He was an upright military commander, a candid and bold revolutionary, and highly successful in his missions. A man of culture, he was distinguished by his integrity and a deep sense of responsibility toward his homeland and nation. Furthermore, he excelled in the fields of thought, history, and Turkish culture, and is regarded as one of the early pioneers of Turkish nationalist thought.

Driven by national awareness and loyalty, he devoted himself to the country's issues, feeling an urgent need for awakening, modernization, and the opposition of despotism. He sought to reform the state administration, which was sliding toward collapse, by adopting a constitutional system. Consequently, he intervened in political life by participating in the coup d'état that he led on the ground on May 30, 1876, to depose Sultan Abdülaziz and install Crown Prince Murad V, who was sympathetic to the ideals of liberty and constitutionalism.

Despite the success of the operation, which paved the way for the proclamation of the constitution, Sultan Murad's mental illness and his inability to govern the state disappointed the proponents of reform and the constitution. They were left with no choice but to deal with Crown Prince Abdul Hamid II, who reneged on his promises to proclaim the constitution immediately upon ascending the throne on August 31, 1876.

At that point, constitutional supporters faced difficult circumstances due to Sultan Abdul Hamid's maneuvers aimed at delaying and eventually dismantling the constitutional cause. Taking the initiative to complete the national reformist role for which he had joined the coup, Suleiman Pasha threatened the Sultan with the same fate as his uncle, Abdülaziz, should he refuse to announce the constitution. As a result, it was officially proclaimed on December 23, 1876.

**Keywords:** Süleyman Hüsnu Pasha, Ottoman State, Reforms, Constitution, Midhat Pasha, Despotism.



## سليمان حُسنو باشا ودوره في الأحداث الممهدة لإعلان الدستور العثماني في ١٨٧٦م



ا.م.د. جعفر أصغر عباس  
جامعة كركوك/ كلية الآداب – قسم التاريخ

### المستخلص:

يُعد سليمان حُسنو باشا من الشخصيات البارزة في الدولة العثمانية في عصر التنظيمات، كان قائدا عسكريا نزيها وثوريا صريحا جسورا ناجحا في مهامه، مثقفا، تميز بالصدق والشعور بالمسؤولية تجاه الوطن والأمة، كما برز في مجال الفكر والتاريخ والثقافة التركية، ويعد من الرواد الأوائل للفكر القومي التركي. دفعه وعيه الوطني والولاء له الى الاهتمام بمشاكل البلاد، وشعر بضرورة النهوض والتحديث ومناهضة الاستبداد وإصلاح إدارة الدولة المتجهة نحو الانهيار باعتماد النظام الدستوري، لذلك تدخل في الحياة السياسية باشتراكه في الحركة الانقلابية التي قادها ميدانيا في ٣٠ مايس ١٨٧٦م لعزل السلطان عبد العزيز وتنصيب ولي العهد مراد الخامس المتعاطف مع أفكار الحرية والدستور، على الرغم من نجاح العملية التي فتحت الطريق لإعلان الدستور الا ان مرض السلطان مراد النفسي وعجزه عن إدارة الدولة خيب آمال انصار الإصلاح والدستور الذين لم يكن امامهم غير التعامل مع ولي العهد عبد الحميد الثاني الذي تخلى عن وعده بإعلان الدستور فور جلوسه على العرش في ٣١ آب ١٨٧٦م، عندئذ واجه انصار الدستور ظروفًا صعبة امام مناورات السلطان عبد الحميد الرامية لتأجيل قضية الدستور تمهيدا لإنهائها، فبادر سليمان باشا لإكمال دوره الوطني الإصلاحية الذي اشترك لأجله في الانقلاب وهدد السلطان بمصير عمه عبد العزيز اذا رفض اعلان الدستور، فتم إعلانه رسميا في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م.

الكلمات المفتاحية: سليمان حُسنو باشا، الدولة العثمانية، الإصلاحات، الدستور، مدحت باشا، الاستبداد.

### مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية  
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٦/٠١/٢٤

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٦/٠٣/١٤

تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠٧/٠١

المجلد: (٩)

العدد: (١٦) لسنة ٢٠٢٦م

جامعة الكتاب – كركوك – العراق



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر  
للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها  
بموجب ترخيص

(Creative Commons Attribution)

(CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام،

والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع

للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس

العمل الأصلي بشكل صحيح

" سليمان حُسنو باشا ودوره في الأحداث

الممهدة لإعلان الدستور العثماني في

١٨٧٦م "

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

<https://doi.org/>

P-ISSN:1609-591X

E-ISSN: (3005-8643) -X

[kjhs@uoalkitab.edu.iq](mailto:kjhs@uoalkitab.edu.iq)

## المقدمة:

شهد تاريخ الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الذي وصفه بعض الباحثين بالقرن الأطول من عمر الدولة لكونه ملئ بأحداث وتطورات مهمة وخطيرة على مختلف الأصعدة ، وفي خضم تلك الاحداث والتطورات التي طالت الحياة السياسية والعسكرية والإدارية والثقافية والفكرية وغيرها ، برز العديد من الشخصيات ورجال الدولة الذين تركوا بصماتهم فيها . كما يوصف عام ١٨٧٦م بالعام الأطول في هذا القرن لشدة وطأة الاحداث وضغط الأزمات التي عصفت بالدولة وضربت استقرارها الداخلي في قمة هرم السلطة . اذ شهد العرش العثماني تغيير حكم ثلاثة سلاطين بتخطيط اشتركت فيه النخبة السياسية والعسكرية والدينية والمتففة التي عاصرت تلك المرحلة بهدف اصلاح وإنقاذ الدولة المتجهة نحو الانهيار بحسب تقييمهم للموقف وحجم التحديات التي واجهتها داخليا وخارجيا آنذاك .

ومع اختلاف آراء المؤرخين والباحثين لأدوار الشخصيات البارزة في أحداث السنة المذكورة . ارتأى الباحث ان يتناول دراسة جانب من سيرة ودور سليمان حُسنو باشا الشخصية المثقفة من ذوي الأصول العسكرية الذي برز كقائد عسكري وحقق شهرة واسعة في الحياة الثقافية والفكرية العثمانية قبل ان يؤدي أهم دور في الأحداث التي دفعت بعجلة الإصلاح السياسي والإداري الذي بلغ الذروة في اعلان اول دستور عثماني ، ومع ان الخطوة الإصلاحية شعار وهدف لطالما يتشدد بها الجميع، غير ان المستقبل وتطور الأحداث سيكشف مدى مصداقية الشخصيات الأساسية في الساحة السياسية العثمانية في تلك المرحلة الفاصلة من تاريخها وهي ما تهدف الدراسة استجلاء الحقيقة عنها .

## المبحث الأول: نشأة سليمان باشا وسيرته في خدمة الدولة

ولد سليمان حُسنو باشا في ٧ كانون الأول ١٨٣٨م في استانبول (حي ملا غوراني في منطقة السليمانية) ، كان والده محمد خالد افندي صانع حلويات ، وجده حفيد اغا انكشاري ، ويعود نسبه من جهة الاب الى الأمير الصوفي سلطان في بورصة، ومن جهة والدته ينحدر من نسل الشيخ بينار المدفون في طوسيا ( Beydilli, S. 89 , 2010 ) ، وعندما بلغ سن الرشد استخدم الاسم المستعارين ( حسني<sup>(i)</sup> ، و استانبولي).

أكمل تعليمه الأولي في مدرسة دار المعارف ، وتخرج منها في سنة ١٨٥٠م، وفي اثناء هذه الدراسة بدأت صداقته مع نامق كمال<sup>(ii)</sup> ، كما تعرف على الأمير مراد نجل السلطان عبد المجيد الأول ( ١٨٣٩-١٨٦١م) الذي كان يتلقى تعليمه في المدرسة ذاتها ( Yalçınkaya, 2019 , S. 468 ). وفي هذه الاثناء درس سليمان أيضا اللغتين العربية والفارسية على يد إسماعيل افندي مودورنلو احد اساتذة جامع بايزيد ، وفي عام ١٨٥٣م التحق بمدرسة ماجكا العسكرية الثانوية، وواصل تعليمه بنجاح ، ثم انتقل الى المدرسة الحربية في ١٨٥٦م ، وتخرج منها في ١٨٥٩م برتبة ملازم ثان، والتحق بالخدمة العسكرية في الجيش العثماني، وتم تعيينه بالخدمة في السرية الرابعة من كتيبة الطليعة الخامسة التابعة للجيش العثماني الثاني في منطقة البوسنة ( Efe, 2004 , S. 208 ). شارك في جميع الحروب التي دارت في منطقتي البوسنة والهرسك في ظروف صعبة ، وبفضل نجاحه في تلك الحروب تمت ترقبته الى رتبة ملازم اول في ١٨٦٢م ( Yalçınkaya , 2019 , S.469 ) ،

وفي آب من العام نفسه رقي الى رتبة نقيب للبطولة التي اظهرها بإنفاذ ست كتائب من وضع خطير خلال المعارك في منطقة بيلوبافليج ( Peyelopavliç ) ( Atilgan , S. 3 ) .

بعد انتهاء الحرب عاد سليمان باشا الى استانبول، وفي ١٨٦٣م تم تكليفه بالعمل في الشؤون الإدارية للواء المشاة الخامس التابع للحرس السلطاني ، وبعد خدمة لمدة عامين اصبح رقيب اول ايسر في ١٨٦٥م، ورقيب اول ايمن في تشرين الأول من العام نفسه ( Atilgan , S. 4 ) ، واثناء خدمته في استانبول تابع دروس الشيخ احمد نزهت افندي احد كبار العلماء ورئيس محكمة أيوب ، وحصل على شهادة في العلوم العربية والإسلامية في عام ١٨٦٦م، كما ترجم مختارات من كتاب ( أفعال العباد والارادة الجزئية ) لأكرماني محمد افندي (iii) ، من العربية الى التركية ( Beydilli, 2010 , S. 90 ) .

وفي هذه الاثناء تم تكليف سليمان باشا لتدريب قوات الاحتياط الذين تم تجميعهم في ازمير لقمع الاضطرابات في منطقة جزيرة كريت، وبعد ان رفع مستوى تلك القوات الى مستوى الكتائب النظامية خلال بضعة اشهر عاد الى استانبول ، وفي اثناء ذلك رزق بمولود له اسماء ( محمد سامي )، وبعد هذا الحدث السعيد، وفي أوائل ١٨٦٧م تم تعيينه قائدا لكتيبة الاحتياط في منطقة (قره حصار صاحب )، ومع اتساع الاضطرابات في كريت تم ارساله مع كتيبته الى هناك ( Atilgan , S. 5 ) .

اظهر سليمان باشا مع كتيبته في جزيرة كريت نجاحات باهرة، وشارك في جميع المعارك حتى بداية عام ١٨٦٩م، وتمكن بكتيبته المكونة من ثلاثمائة جندي من تفريق قوات المتمردين التي كانت تتألف من ألفي شخص، ومنعهم من الاقتراب من مركز لواء منطقة كاندية واحرق ملاجئهم ، وبعد القضاء على تمرد كريت عاد سليمان حُسنو باشا الى استانبول، وفي شباط ١٨٦٩م تم تعيينه مديرا لمدرسة الحرب في استانبول ، وفي العام نفسه نشر كتابه ( علم الحال الكبير ) لتدريسه في المدارس الإعدادية، وفي ١٨٧٠م تمت ترقيته الى رتبة مقدم لخدمته في كريت ( Yalçinkaya, 2019, S.470; Erkan Göksu. Süleyman Hüsnü Paşa, ) .  
(http://devlet.com.tr

الى جانب مسيرته العسكرية في الدولة لم يبق سليمان باشا بعيدا عن الأجواء السياسية، وفي هذا السياق أنظم الى جمعية العثمانيين الجدد السرية (iv)، التي تأسست في سنة ١٨٦٥م ، وكان من بين (٢٤٥) عضوا نشطا فيها، ورئيس الخلية الخامس والثلاثين، مما أتاح له فرصة التعرف عن قرب على السياسيين والاداريين والادباء والشعراء البارزين في ذلك العصر ((Beydilli, 2010 , S. 90 ; Yalçinkaya , 2019, S.469) .

على الرغم من عدم وضوح كيفية ودوافع انضمام سليمان باشا الى الجمعية ، ولكن يبدو ان نامق كمال كان له دور في توجيهه واعطائه الطمأنينة ، وهكذا كانت الأفكار المعارضة لسليمان باشا تتشكل على يد ابرز المثقفين في عصره ( Atilgan , S. 6-7 ) .

في نهاية عام ١٨٧٠م تم تكليف سليمان باشا مع قائد لواء الاحتياط رديف باشا لإخماد الاضطرابات في اليمن، واثناء خدمته هناك تمت ترقيته الى رتبة مير ألأي ( عقيد ) في ١ مايس ١٨٧١م، وعلى أثر مرضه في اليمن بعد مدة قصيرة عاد الى استانبول في حزيران من العام نفسه لتلقي العلاج ( Beydilli, 2010 , S.90 )، واشترى دارا في حي (جامليجا) واستقر فيها ، واثناء اقامته في هذا الحي كان جارا لأبرز الشخصيات العلمية والأدبية، وكون صداقة خاصة مع محمد اية الله بك احد مؤسسي جمعية العثمانيين الجدد، وكان حي جامليجا

في ذلك الوقت يضم بيوت العلماء والمفكرين والكتاب ورجال الدولة، وكان مسرحا لمناقشات ساخنة ، واصبح سليمان باشا من رواد تلك المجالس الفكرية ، حيث عوض فيها النقص الذي شعر به في تطوره الفكري والثقافي خلال أوقات الحروب، كما اصبح مطلعا عن كُتب على مشاكل البلاد ، وشعر بضرورة النهوض والتحديث، وأمن بشدة بضرورة نشر العلم والمعرفة في البلاد قبل كل شيء، وتنوير الأمة وتعليمها. كما طور أفكاره بشأن الإصلاحات في السياسة والتعليم من خلال مطالعة مصادر محلية واجنبية التي كانت تزخر بها المكتبات الواسعة الموجودة في هذا الحي ( Tevetoglu , 1968, S. 713 ; Atilgan , S. 8-9).

بعد انتهاء مدة اجازته الترفيحية استقر سليمان باشا في استانبول، واستمر في خدمة الدولة، فتم تعيينه أولا مدرسا لمادة الكتابة في المدرسة الحربية ، ثم اضيف الى مهامه تدريس مادة التاريخ العام . وخلال هذه المدة التي قضاها في استانبول كان على اتصال دائم مع العثمانيين الجدد وشارك في محادثاتهم واجتماعاتهم السياسية والفكرية والأدبية، وفي ٢١ تموز ١٨٧٢م تمت ترقيته الى رتبة مير لواء ( عميد ) ، واصبح يحمل لقب باشا، ثم عين نائبا لوزير المدارس العسكرية ، ومشرفا على الدروس والمناهج ( Yalçinkaya , 2019, S.470 )، وبعد مدة وجيزة أي في عام ١٨٧٣م تم تسليم وزارة المدارس العسكرية بالكامل الى إدارة سليمان باشا ، وتمثل هذه الخطوة نقطة تحول في التعليم العسكري والمدني العثماني، وفي هذه الاثناء نشر كتابه ( مباني الانشاء ) الذي أعده بعد تعيينه مدرسا للتاريخ في المدرسة الحربية ( Güvenç , , 2011, S. 142).

بدأ سليمان باشا خطوات اصلاحية في مجال عمله بإعادة فتح المدرسة العثمانية التي كانت قد افتتحت في باريس منذ عام ١٨٥٧م لتعليم عدد قليل من الطلبة، وكانت تكلف الدولة مائتي الف فرنك سنويا، وتم اغلاقها في ١٨٦٤م، فقام سليمان باشا بفتح عشر مدارس ثانوية عسكرية في استانبول، ومدرسة واحدة في كل من ارضروم وبغداد ودمشق بتكلفة اقل مما وفر موارد كبيرة لخزينة الدولة ( Beydilli, 2010 , S. 90).

كان سليمان باشا يحرص على أن تُدرّس المواد غير المرتبطة بشكل مباشر بفنون الحرب وعلومها على يد المختصين في المدرسة الحربية. لذا أدرج تعليم المواد الأساسية في العلوم والثقافة ضمن المناهج العسكرية الثانوية، مما حال دون ابتعاد الضباط الأكفاء الذين كانوا جميعهم من صفوف الأركان والمدفعية عن وحداتهم العسكرية ، وكان يعتقد بأن المدارس الابتدائية والثانوية والإعدادية والمعاهد العليا المهنية تشكل منظومة تعليمية متكاملة، فحرص على استثمار الكفاءات من المعلمين والضباط الحاليين، وضمان مستوى تعليمي موحد ومتناسق عبر هذه المؤسسات ( Atilgan , S. 12).

من جهة أخرى ادخل سليمان باشا دروسا في اللغة الفرنسية في برامج المدارس الإعدادية العسكرية ، وطبق التحديثات على برامج ومدة الدراسة لصنوف المشاة والفرسان مستندا الى برنامج مدرسة سان سير ( saint syr ) العسكرية الشهيرة في فرنسا ، بينما استند في تحديث صنف سلاح المدفعية الى برنامج ومدة تعليم المدرسة البروسية ، وفي هذا السياق خفض مدة الدراسة لصنوف المشاة والفرسان من اربع سنوات الى سنتين، وجعل مدة الدراسة لصنف المدفعية ثلاث سنوات، ولصنوف الأركان اربع سنوات ( Atilgan , S.12-13).

من جهة أخرى أعاد سليمان باشا تنظيم برامج المدارس العسكرية ، وأعطى أهمية للمواد الاجتماعية مثل التاريخ والادب والجغرافية، وادخل في المناهج أهمية التاريخ التركي قبل السلاجقة والعثمانيين، ومكانة الأتراك

المرموقة على الساحة العالمية ، وان اللغة التركية لغة متفوقة . وهكذا أصبحت المدارس العسكرية التي أسسها وطورها سليمان باشا مؤسسات حديثة تعزز التربية الوطنية العسكرية بقوة، وفي المواد التي اعدّها شخصيا ركز على قضايا اللغة والتاريخ الوطنيين لضمان تربية الضباط الاتراك بروح وطنية وقومية ، وقد تبنى السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) نظام التعليم الذي طوره وطبقه سليمان باشا ( Yalçinkaya, 2019, S.470 ) .

وعلى صعيد آخر استقدم ضباط معلمين من بلجيكا، وضمن توفير وحدات عسكرية للمدارس لأغراض التدريب. ومن أجل تشجيع العلماء والباحثين الذين كتبوا أعمالاً في العلوم الطبيعية والرياضيات والشؤون العسكرية، أو الذين ترجموا أعمالاً من لغات أجنبية، أصدر لوائح مكافآت الكتب المقرر تأليفها وترجمتها في عام ١٨٧٥. وفي سنة ١٨٧٣م كان سليمان باشا قد تولى أيضا مهمة الإدارة والاشراف على الدروس في دار الشفقة (v) ، وحول آخر فصلين من فصول الدراسة الثمانية في الدار الى دراسة علوم التلغراف، وكان معظم مديري ومعلمي دار الشفقة من ذوي الأصول العسكرية او معلمي المدارس العسكرية الذين عينهم وزير المدارس العسكرية سليمان باشا ( Atilgan , S. 13 ) .

وكان النقص في اعداد المعلمين المدنيين واضحا في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، قام سليمان باشا بإصلاح جذري، وبحسب اعتقاده مثلما هي الجندية مهنة ، فان التدريس أيضا مهنة مستقلة، واذا كان قيام المعلمين المدنيين في المدارس العسكرية بتدريس المواد غير المتعلقة بالشؤون العسكرية كاللغات والدين امرا منطقيا وضروريا، فان إعادة مئات الضباط الذين يحتاجهم الجيش الى مهنتهم كان امرا مرغوبا فيه من الناحية العسكرية أيضا، ولكن تطبيق ذلك لم يكن سهلا.

لقد أدى التداخل بين التعليم الحديث والخدمة العسكرية الى نقص في كوادر المعلمين الضباط، وفي الوقت نفسه كان عائقا امام تطور الجانب المدني للتعليم. ولمعالجة هذه الإشكاليات قام سليمان باشا بفتح مدرسة جديدة في سنة ١٨٧٥م للمرحلتين الإعدادية والعليا بهدف تخريج معلمين مدنيين من صفوف المعلمين العسكريين في المدارس العسكرية ، وقد نجح في ذلك ( Ergin, 1977 , S. 715 ) .

وبعد ان اصدر سليمان باشا الأنظمة الخاصة بهذه المدارس شرع على الفور في تطوير المدارس الثانوية ومدارس اعداد المعلمين العليا ، كانت مناهج الدراسة في دار اعداد المعلمين مماثلة لمناهج الإعدادية العسكرية التي كانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات، بينما تم تحديد مدة الدراسة في مدارس اعداد المعلمين بين سنتين الى اربع سنوات لتخريج معلمين في احد عشر تخصصا، ويتلقى الطلاب العلوم الدينية في المسجد، والعلوم الدنيوية في المدرسة، وبتطبيق هذا النهج في التعليم جعل سليمان باشا المدرسة الحديثة تأخذ مكان المدرسة التقليدية دون ان يشعر احد بذلك ( Ergin, 1977 , S. 715-716 ) .

كان سليمان باشا من خلال هذه الخطة لتدريب المعلمين المرشحين الذين سيتخرجون من هذه المدارس، بما في ذلك تدريبهم لمدة سنتين وتحديد رواتبهم يكون قد وضع اللبنة الاساسية للتعليم المدني . ومن خلال ذلك كله حاول سليمان باشا معالجة الجوانب العسكرية والمدنية للتعليم ، والفصل بين الديني والدنيوي، وتقسيم المراحل التعليمية الى ابتدائية ومتوسطة وثانوية وعليا ، وتنظيم مناهجها وتشريعاتها ، وتدريب المعلمين، وظروفهم المادية من خلال دراسة تفاعلاتها المتكاملة دون تجاهلها، فضلا عن ذلك حاول سد النقص في الكتب المدرسية من خلال مؤلفاته (Atilgan , S. 14-15)، ويتضح من تنوع الكتب (vi) التي ألفها انه كان رجلا مثقفا واديبا

قيّما وعالما في الدين ومفكرا واسع الاطلاع والمعرفة ومؤرخا خدم فكرة القومية التركية ، و قدم أعمالاً مهمة في التاريخ واللغة التركية، ويعد من الرواد الأوائل في مجال التركية العلمية ( Öner, 2003 , S. 147-148 , S. 209-210 , Efe, 2004 , S. 209-210 ; ). كما تبين من مؤلفات سيرته الشخصية او رسائله وافاداته ان سليمان باشا كان شخصية حازمة يتمتع بإرادة صلبة وقلم قوي وقائدا عسكريا نزيها ، صادقا طاهر اليد وثوريا ، صريحا جسورا ، مقداما، ذا بصيرة نافذة وناجحا في مهامه ، وبحكم طبيعته المهنية، لم تكن لديه دراية بالدسائس السياسية ولا سيما سياسات القصر، لذا كان يثير حفيظة بعض المتنفذين وكبار المسؤولين بأرائه الصريحة التي كان يعبر عنها (Uzunçarşılı ,1948 , S. 210-211).

لقد وظف كل طاقاته من خلال موقعه الرسمي في خدمة الدولة والمجتمع بحماسة وطنية خالصة وأثبتت الإصلاحات التعليمية التي ادخلها في سلك التعليم العسكري والمدني واستحداث مدارس اعداد المعلمين عن رغبته الجادة في نشر التعليم بين الناس ووضع اصولا سليمة لنشر العلوم الضرورية بين أبناء الامة ، وكان يعتقد ان مستقبل الامة الإسلامية يعتمد على اكتساب علمائها للمعرفة في مجال العلوم الرياضية والفلسفة لذلك كان يرغب بشدة في تعليم طلاب مدارس اعداد المعلمين والمدارس الدينية الرياضيات والعلوم الطبيعية ( Ergin, 1977 , S. 719 ). وفي هذا الصدد يتساءل صاحب كتاب ( تاريخ التعليم في تركيا ) اثناء تصنيف كتابه قائلاً : بعد مرور (٦٥) عاما هل وصل تدريب المعلمين وترقيتهم وترفيهم الى هذا المستوى ؟ لا اعلم ! ولكنني أعلم وأرى بكل تأكيد ان سليمان باشا قد فكر وطبق أصول التعليم الحديث وركز على تدريس العلوم والفنون الحديثة في مدارس اعداد المعلمين والمدارس الدينية بشكل يفوق بكثير عن محاولات اصلاح المدارس التقليدية التي أجريت دون نتائج ملموسة بعد ثورة ١٩٠٨م ( Ergin, 1977 , S. 718 ).

وثناء متابعة هذه الإصلاحات التعليمية كان سليمان باشا يتطور يوما بعد يوم ، ويتفاعل بشكل اعمق مع السياسة. دفعه الوعي الوطني وقضية الدستور للعثمانيين الجدد ومساوئ الإدارة القائمة والصراع العميق والمخفي بين اقطاب السلطة الى التدخل في السياسة على أمل اصلاح الأوضاع.

### المبحث الثاني: الأحداث الممهدة لإعلان الدستور

#### أولا – ظهور المعارضة الداخلية وأسباب الانقلاب على السلطان عبد العزيز وموقف سليمان باشا:

يمكن تقسيم عهد السلطان عبد العزيز ( ١٨٦١-١٨٧٦م ) الى مرحلتين : الأولى بدأت منذ توليه العرش حتى عام ١٨٧١م، كانت السياسة الخارجية للدولة تحت اشراف محمد امين عالي باشا ( ١٨١٥-١٨٧١م ) ، وفؤاد باشا ( ١٨١٥-١٨٦٩م ) ، لقد نجح هذان الوزيران في جهودهم لمنع تفكك الدولة العثمانية ، كما نجح في كبح جماح السلطان عبد العزيز الذي كان يميل نحو الحكم المطلق، وواصل تنفيذ حركتي التنظيمات والإصلاحات، وانتهجا سياسة خارجية ناجحة ( Danışman, 1966, S. 183 ).

وبذلك افرز عهد التنظيمات نموذج ( سلطان ضعيف – حكومة قوية ) في إدارة الدولة ترأسها رجال دولة متميزون من أصول قلمية مثل مصطفى رشيد باشا ( ١٨٠٠-١٨٥٨م ) وعالي باشا وفؤاد باشا المشار اليهما، وقد نجح هؤلاء في تأسيس تركيبة سياسية وإدارية امام السلطان ( Özden , 2020 , S. 327,340 )، ولم

يسمحوا له بالتدخل في شؤون الحكومة ، ونجحوا في ذلك بفضل مهارتهم وشخصياتهم القوية ، وتوفي عالي باشا في ٧ أيلول ١٨٧١م بعد ان تولى منصب الصدر الأعظم خمس مرات ووزارة الخارجية ثمان مرات، وكان فؤاد باشا قد رحل قبله بعامين ونصف، ومع رحيل عالي باشا عن الساحة السياسية تزعزع الاستقرار في الحياة السياسية الذي يمثل سمات المرحلة الثانية من حكم السلطان عبد العزيز حتى سنة ١٨٧٦م، واصبح عمر الحكومات قصيرا لعدم الكفاية واستمرت التغييرات السريعة حتى عام ١٨٧٦م (Öztuna,2012 ,S. 11).

كما بدأ السلطان يتصرف كما يشاء ، واحتل محيطه اشخاص يعملون لمصالحهم الشخصية، وفي السياسة الخارجية بينما كان التأثير البريطاني والفرنسي واضحا خلال عهد عالي باشا وفؤاد باشا ، برز تأثير روسيا بعد عام ١٨٧١م، لقد وقع السلطان بشكل خاص تحت تأثير محمود نديم باشا الذي تولى الصدارة العظمى لأول مرة في ٨ أيلول ١٨٧١م، واصبح يخدم رغبات السلطان الشخصية ، وجعله يتذوق طعم الإدارة الاستبدادية بعد ان سئم من ضغط عالي باشا ، ولقب هذا الوزير بـ ( نديموف ) لصداقته القوية مع روسيا، ووجه السلطان نحو الاسراف ، ووظف قربه منه لمصالحه الشخصية وبالتالي ، أصبحت السياسات الفاشلة لمحمود نديم باشا واحدة من الأسباب التي هيأت الظروف للانقلاب (Uysal, 2014 , S. 116-117).

لقد حول السلطان التوازن الذي كان قائما لصالح الباب العالي في إدارة الدولة الى نموذج ( سلطان قوي – حكومة ضعيفة ) مما أدى الى تراجع كفاية العمل الحكومي، وقد اثر هذا الضعف على الاقتصاد والمالية التي كانت مرهقة من أعباء الديون ، وعدم التوازن في الإيرادات والنفقات، وهكذا اصبح الاسراف والفساد والمحسوبية من خلال التعيينات اكثر وضوحا وموضوعا للشائعات السياسية ( Kunt ve Diğerleri , S. 148-149).

لقد تضافرت عوامل وأسباب عديدة حركت المعارضة السياسية الداخلية المتمثلة بجمعية العثمانيين الجدد التي كانت تهدف لإقامة حكم دستوري في البلاد ، وقد تمحورت تلك العوامل والأسباب حول عدد من القضايا الأساسية التي اثارها الرأي العام العثماني، وهيأت الأجواء للانقلاب . فعلى الصعيد الداخلي كانت القضية الأهم تتعلق بالأزمات الاقتصادية المتكررة التي كانت تعاني منها الدولة (Özden , 2020 , S. 327-328).

كانت المالية العثمانية خلال عهد السلطان عبد العزيز تتجه نحو الإفلاس ، وكان الاقتراض الخارجي الذي بدأ اثناء حرب القرم ( ١٨٥٣-١٨٥٦م ) مع روسيا، قد استمر في عهد عبد العزيز ، وحاولت الحكومة تسديد الديون القديمة من خلال القروض الجديدة ، كما تم شراء سفن حربية ومدافع وبنادق ، وأصبحت البحرية العثمانية في عهد عبد العزيز ثالث اكبر قوة بحرية في العالم ، ولكن الأخير لم يفكر في الوضع المالي للدولة الذي لم يكن بوسعه تغطية هذه النفقات، ومن ثمّ تم اللجوء باستمرار الى القروض الخارجية، ولم يتم انفاق سوى خمس هذه الأموال على الجيش والبحرية ومنفعة الشعب ، لذلك استند الذين اعتقدوا بوجوب عزل السلطان الى كونه مسرفا ، قاد خزينة الدولة نحو الإفلاس، ومن ذلك زيادة نفقات القصر والحريم . ومع ازدياد النفقات بدأت الخزينة تعاني من العجز، وارتفعت فوائد الديون الخارجية بمرور الوقت، واصبح من المستحيل تسديد الديون من إيرادات الخزينة (Danışman, 1966, S. 187-188).

فضلا عن ذلك كانت هناك مشكلات تمثلت في قيام محمود نديم باشا الذي لم يكن مقتنعا بضرورة الإصلاحات، قيامه ببعض الإجراءات خلال ولايته الأولى في الصدارة التي استمرت قرابة احد عشر شهرا، ومن تلك الإجراءات تغيير الولاية بشكل متكرر، وعزل رجال الدولة المؤيدين للتنظيمات من مناصبهم، واجراء تنقلات

سريعة للموظفين من مكان الى آخر، فضلا عن عمليات عزل ونفي وتعيين آخرين، مما أتاح له ولكبار المسؤولين فرصا لتلقي الهدايا والرشاوي. وهكذا اختفى الاستقرار والأمان في إدارة الدولة ( Kunt ve (Diğerleri , S. 188).

وفي السياسة الخارجية اعطى الأولوية للصدقة مع روسيا، حتى اصبح السفير الروسي اغناتيف (İgnatiyef) الأكثر نفوذا في استانبول بين السفراء الأجانب ، وادى دور المرشد لمحمود نديم باشا ، وأصبحت السياسة الخارجية تدار تحت اشرافه ، حتى ان تعيين الموظفين الحكوميين كان يتم بمشورته، وتوقفت جهود الإصلاح ، وأصبحت الدولة تسير بإدارة سيئة ، وفقدت هيبتها داخليا وخارجيا ، وهو ما كان يطمح اليه السفير الروسي، وفي النتيجة الأضرار التي ألحقها محمود نديم باشا بالدولة خلال ولايته الأولى والثانية لم يستطع احداثها جيش روسي غاز، وتعبير المؤرخ احمد صائب ( ١٨٦٠-١٩١٨ م ): ( بوصول محمود نديم باشا الى الصدارة ثانية في ١٨٧٥م وقع مركز الخلافة تماما بما فيها الباب العالي تحت نفوذ الحكومة الروسية ) (صائب ، ١٣٢٦ ، ص ١٥٣-١٥٤ ؛ S.188 , Danişman,1966 ) .

في عام ١٨٧٥م ازدادت ديون الدولة الى حد ان تلتى إيراداتها كانت تذهب لتسديد فوائد الديون ، لهذا السبب كانت الحكومة العثمانية تدفع لأوروبا سنويا ( ١٤ ) مليون ليرة ذهب كفوائد واقساط للديون المستحقة ، كما تجاوز عجز الميزانية خمسة ملايين ليرة ، وانتهجت الحكومة سياسة مالية تعتمد على سداد الديون بالديون، وكذلك تغطية العجز في الميزانية بالديون ، وعندما تعذر الحصول على قروض خارجية اتجهت الحكومة الى الاقتراض الداخلي بفوائد مرتفعة جدا ( Danişmend , 1972 , S. 249-250 ) . في ظل هذه التطورات السلبية المتعلقة بمالية الدولة قرر محمود نديم باشا في ٦ تشرين الأول ١٨٧٥م خلال مدة صدارته الثانية ( ٢٦ اب ١٨٧٥ - ١١ مايس ١٨٧٦م )، تخفيض الفوائد من جانب واحد لسد العجز في الميزانية . اذ اعلن بشكل احادي ان مدفوعات فوائد ورأس مال الديون الخارجية قد تم تخفيضها الى النصف لمدة خمس سنوات. وادى هذا القرار الى احتجاجات شديدة من قبل أصحاب القروض في الداخل والخارج ، وخاصة بريطانيا وفرنسا صاحبتا اكبر القروض الخارجية. ومن جهة أخرى أدى خفض الفوائد الى فقدان الدولة لسمعتها المالية، مما زاد من ردود الفعل ضد الصدر الاعظم محمود نديم باشا والسلطان عبد العزيز ( İnal , 1983 , S. 289-295 ) . ( Uysal , 2104 , S. 119-120 ) .

وبينما كان الوضع المالي للدولة يتجه نحو الانهيار اندلعت الاضطرابات في البلقان بدءاً من منطقة الهرسك في حزيران ١٨٧٥م ، وعلى اثر فشل الصدر الأعظم ساقزلي اسعد باشا في معالجة هذه الازمة، اقاله السلطان وأعاد تعيين محمود نديم باشا للمرة الثانية في ٢٦ اب ١٨٧٥م بعد ان وعد بقمع التمرد خلال وقت قصير ( Danişmend , 1972 , S. 246,249 ) . ولكنه اخفق في قمع التمرد، ولم يستطع من تقديم حل للأجواء الثورية المتصاعدة، اذ كانت صربيا والجبل الأسود على وشك اعلان الحرب، بينما استمرت ثورة الهرسك بدعم من روسيا والنمسا . وفي هذه الاثناء نشبت ثورة كبيرة في بلغاريا بدعم روسي في ٢ مايس ١٨٧٦م، وقد أدى قمع الثورة البلغارية الى زيادة الدعاية المعادية للعثمانيين في أوروبا، ورصدت الدول الأوروبية هذه التطورات عن كثب، ورأت ان الحكومة العثمانية غير قادرة على حفظ الامن والاستقرار، وقدمت مطالب مهينة تتعلق بالرعايا المسيحيين (نوري ، ١٣٢٧ ، ص ٣٠ ؛ Öztuna , 1983 , S. 93-94 ) . ثم جاءت حادثة

سالونيك (vii)، في ٦ مايس ١٨٧٦م التي أدت الى مقتل القنصلين الفرنسي والألماني على يد مسلمين في سالونيك لتزيد المشهد توترا في البلقان ، وعلى الرغم من إجراءات الحكومة العثمانية لتسوية القضية ( Öztuna , S.94 , 1983)، الا ان الدول الأوروبية استغلت هذه القضية، فاجتمع ممثلو روسيا وألمانيا والنمسا في برلين، واصدروا مذكرة في ١٣ مايس ١٨٧٦م تعهدت فيها الدول المذكورة بإرسال اساطيل مشتركة الى استانبول وازمير في حال تكرار احداث سالونيك ، وطالبوا بحل قضية البوسنة والهرسك وفقا لمبادئ مذكرة اندراسي المرسلة الى الباب العالي في ٣١ كانون الثاني ١٨٧٦م، وسحب القوات العثمانية الى نقطة محددة في البوسنة والهرسك، مع اعلان هدنة لمدة شهرين ، وتنفيذ الإصلاحات تحت اشراف قناصل الدول المذكورة. كما اشارت المذكرة الى ان الدول ستتدخل فعليا اذا لم يتم تنفيذ ما ورد فيها خلال مدة الهدنة ( , 1972 , Danişmend , S. 255-256 ).

لقد تزامنت هذه التطورات مع تزايد حدة المعارضة الداخلية والضغط التي كان يمارسها أعضاء جمعية العثمانيين الجدد من خلال الصحافة في الداخل والخارج، وطرحوا مطالبهم بشأن الدستور بشكل واضح، واتجهت سهام المعارضة في قضايا التمرد في البلقان، والازمة المالية للدولة نحو الصدر الأعظم محمود نديم باشا الذي اتهم أيضا بفتح السياسة الخارجية للدولة امام النفوذ الروسي (Özden , 2020 , S. 331)، كما اشرنا.

وإزاء ذلك لم تكن هناك ازمات البلقان، والأوضاع المالية المتدهورة، بل كانت هناك أيضا خصومات ودوافع شخصية، وطموحات سياسية لدى معظم المعارضين البارزين من رجال الدولة للسلطان عبد العزيز، الذين انضموا الى تحالف المعارضة، وتشكلت منهم لجنة الانقلاب او ما يعرف بـ ( الأركان الأربعة ) وهم حسين عوني باشا(viii)، ومدحت باشا، والمترجم محمد رشدي باشا، وشيخ الإسلام خير الله افندي، ثم انضم الى هذا التكتل مسؤولين آخرين في الدولة مثل وزير البحرية احمد باشا القيصريلي ، ووزير المدارس العسكرية سليمان حُسنو باشا، وعدد من كبار ضباط الجيش (Davison , 2005, S. 344).

على الرغم من الطموحات المتباينة للشخصيات الأربع من رجال الدولة، فضلا عن تناقضهم في الطباع والشخصية، حتى انهم لم يكونوا يحبون بعضهم البعض لأسباب مختلفة ، الا ان العامل الرئيس الذي جمعهم واتفقت كلمتهم حوله كان مسألة خلع السلطان عبد العزيز (Uzunçarşılı , 1967, S. 23) .

ان عدم الاستقرار السياسي الذي رسم ملامح الوضع الداخلي بعد وفاة عالي باشا في ١٨٧١م ، واستمرار الازمات المالية واندلاع التمرد في البلقان ، والتدخل الأوربي ، والفشل الحكومي في إدارة هذه الازمات كانت تؤكد بوضوح الإدارة السيئة للبلاد ، وتعزز المطالبة بإدارة دستورية ، ومنذ ربيع عام ١٨٧٦م أصبحت الأجواء السياسية في استانبول تنتشر اخبار عن انقلاب مرتقب في استانبول( Özden , 2020 . S. 335; Alagöz, 2012, S.4)، وشائعات أخرى تم تداولها بين الناس ضد الحكومة منها ان السلطان قد تحالف سرا مع السفير الروسي اغناتيف، وانه ينوي اعلان نجله الأمير يوسف عزالدين وليا للعهد بدعم روسي، وكان الشخص المستهدف في ذلك الوقت وأثار أكبر قدر من الكراهية بين العامة هو الصدر الأعظم محمود نديم باشا ، اذ لم يتردد الناس في التعبير عن آرائهم السلبية ضده، مع انتشار شائعات عن تلقيه رشاي من السفير الروسي، فضلا عن شائعات أخرى اربكت الوضع وخلقت حالة من الذعر والهلع في وسط الناس (صائب ، ١٣٢٦ ، ص ١٦٨) .

في ظل هذه الأجواء ادرك حسين عوني باشا ومدحت باشا ان الوقت مناسب لتنفيذ المرحلة الأولى من خطة عزل السلطان من خلال تحريك طلاب المدارس الدينية في استانبول للإطاحة بحكومة محمود نديم باشا ( Inal S. 294 , 1983 )، وبما ان معظم طلاب تلك المدارس كانوا من أهالي الروم ايلي، فقد كانوا في حالة من القلق بعد سماعهم اخبار عن مقتل الكثير من الناس، وارتكاب الفظائع بحق أبناء وطنهم ، ويحملون الصدر الأعظم مسؤولية ذلك ( Karal, 2003 , S. 103 ).

وهكذا استغل رجال الدولة المعارضون هذه المشاعر في تحريض الطلاب على الانتفاضة ، فتجمع الالاف منهم في مدارس الفاتح وبايزيد والسليمانية في يوم ١٠ مايس ١٨٧٦م معلنين عن مقاطعة الدروس ورافعين شعارات ( ليس من علامات الحمية والدين الانشغال بالدروس في وقت تداس فيه حقوق الدولة والبلاد واستقلالها، ويتعرض المسلمون في كل مكان للإهانة والاعتداء من قبل المسيحيين ، ومن واجب الجميع شرعا إزاحة المسؤولين الكبار في الدولة الذين تسببوا في ذلك ) ، بهذه العبارات نظم الطلاب مظاهرات امام الباب العالي ودائرة شيخ الإسلام وقائد الجيش ، ووصلوا حتى امام قصر السلطان مطالبين بعزل الصدر الأعظم محمود نديم باشا ، وشيخ الإسلام حسن فهمي افندي ( جلال الدين باشا ، ١٣٢٦ ، ص ٩١-٩٣). ولما سمع السلطان عبد العزيز اخبار انتفاضة الطلاب انتابه قلق شديد ، وعقد مجلسا للتشاور ، ثم وافق على تلبية مطالب الطلاب بعزل محمود نديم باشا وحسن فهمي افندي ، وتعيين مترجم رشدي باشا صدرا اعظم ، و حسن خير الله افندي شيخ الإسلام ، ووالي بورصة حسين عوني باشا قائدا للجيش ومدحت باشا وزيرا للدولة. وبهذا التغيير الحكومي في ١٢ مايس ١٨٧٦م توقفت المظاهرات ، وهذا الوضع وتولى المعارضون المناصب العليا في الدولة، وأصبحت الحكومة تحت سيطرتهم ، وبذلك تمت المرحلة الأولى من خطة عزل السلطان بنجاح (Sertoglu , 1972 , S. 3175 ; Alagöz , 2012 , S. 7).

اما المرحلة الثانية فكانت تتعلق بوضع خطة لعزل السلطان عبد العزيز وتنفيذها ، ولهذا الغرض كان المعارضون يجتمعون بشكل متكرر لتحديد انسب وقت لتنفيذ الخطة (Sati , 2020 , S. 74)، واثناء هذه الاجتماعات ظهر التباين في المواقف والنوايا وآلية التنفيذ (Özden , 2020 . S. 337-338). وفي هذا السياق كان قائد الجيش حسين عوني باشا اول من أثار فكرة عزل السلطان عبد العزيز بانقلاب عسكري ، وكان لديه اهداف وطنية مثل انقاذ الدولة من الاوروبيين والتمرديين ، كما كان لديه خلافات شخصية مع السلطان ويحملة مسؤولية سوء الإدارة ، ومنزعا من النفوذ المتزايد للسفير الروسي تجاه الوزراء والحكومة ( Uysal S. 122-123 , 2104)، والأهم من ذلك كله رغبة جامحة في الانتقام تولدت لديه نتيجة تعرضه الى العزل والنفي عدة مرات خلال صدارة محمود نديم باشا الأولى والثانية (صائب ، ١٣٢٦ ، ص ١٦٧) .

اما وزير الدولة مدحت باشا فقد ايد فكرة عزل السلطان لاعتقاده بانه يمثل عائقا امام الانتقال الى إدارة دستورية التي كانت الحل الوحيد في رأيه لبقاء الدولة واستمرارها والتخلص من ازمتها(شرف ، ١٣٣٩- ، ص ١٩٢ ؛ Yiner, 2017 , S. 537)، فكان هدفه اعلان الدستور، وعندما كان السلطان يستشيريه في شؤون الدولة، كانت اجاباته دائما تهدف الى تعزيز فكرة الإدارة الدستورية، ولكن السلطان لم يرفض هذه الفكرة فحسب، بل استغل محمود نديم باشا كأداة لحكمه الاستبدادي الامر الذي جعل مدحت باشا يميل الى فكرة تغيير السلطان ويقتررب من حسين عوني باشا (Karal, 2003, S. 106). وكان يرى في تنصيب ولي العهد مراد

افندي المتعاطف مع أفكار الحرية والدستور مكان عبد العزيز خطوة سيتحقق من خلالها الشكل الإداري الذي يرغب فيه وهو الحكم الدستوري ( شرف ، ١٣٣٩- ، ص ١٩٢).

اما المترجم محمد رشدي باشا الذي شغل منصب الصدارة وقيادة الجيش عدة مرات ، وبدأ عمله في خدمة الدولة منذ عهد السلطان محمود الثاني ( ١٨٠٨-١٨٣٩ م )، فلم يحظ بالعطف منذ اعتلاء عبد العزيز العرش، وقضى معظم اوقاته معزولا ، وجاء تعيينه الأخير في الصدارة لحفظ التوازن وتهدئة حماس الجمهور، وكان يعتقد بأنه سيتم الاستغناء عنه بمجرد استقرار الوضع، فانظم الى لجنة المعارضة للحفاظ على منصبه ( Satı, 2022, S. 73-74 ).

اما حسن خير الله افندي فقد عين لأول مرة في منصب شيخ الإسلام في ١١ حزيران ١٨٧٤م، ولكنه عزل بعد ( ٣٨ ) يوما بسبب الخلاف الذي نشأ بينه وبين الصدر الأعظم ووزير الحرب آنذاك حسين عوني باشا حول الامتيازات المصرفية، وعلى الرغم من محاولات السلطان عبدالعزیز ارضائه ببعض الأموال والهدايا، الا ان عزله السريع ولد لديه حقدا على السلطان ( İpşirli, 1998, S. 75 ).

وكانت هناك أيضا حاجة الى شيخ الإسلام الذي يمكنه اصدار الفتوى المطلوبة لعزل السلطان، ولم يكن تحقيق ذلك مع شيخ الإسلام الحالي حسن فهمي افندي المعروف بولائه لعبد العزيز، لذا تقرر بتوصية من الصدر الأعظم مترجم رشدي باشا عزل حسن فهمي وتعيين حسن خير الله افندي الذي يمكنه تقديم الفتوى المطلوبة ( Satı, 2022, S.76 ) ، فضلا عن ذلك كان لدى الأخير طموح في السلطة والرغبة في الحفاظ على منصبه (Sertoglu , 1972 , S. 3210)، وبعد تعيينه اصبح امام السلطان وكسب ثقته ، ولكنه لجأ الى تضليله حيث كان يدعي ان العلماء والوزراء راضين عن اعماله ، فأوقعه في الغفلة بان الأمور تسير على ما يرام ( İpşirli, 1998, S. 75 ).

من خلال مراجعة مواقف هذه الشخصيات الذين تبنوا خطة الانقلاب كوسيلة لعزل السلطان، يتأكد لنا ان السعي باتجاه احداث تغيير في رأس النظام السياسي القائم في الدولة كان وليد أيديولوجيات انقاذ الدولة بدوافع إصلاحية تبلورت أولا في أفكار أعضاء جمعية العثمانيين الجدد ، ثم تبلورت العوامل الشخصية سواء ذات النزعة الانتقامية او الطموحات السياسية بحلول المرحلة الثانية من حكم السلطان عبدالعزیز بوصول محمود نديم باشا الى منصب الصدارة كما اشرنا، لتدفع عجلة التغيير نحو الامام تحت واجهة انقاذ الدولة ، ثم جاءت الدوافع الوطنية الإصلاحية الخالصة التي تبلورت في موقف شخص واحد فقط بإجماع اغلبية المصادر العلمية (ix) ليحسم الأمور و يضع خطة الانقلاب ويتولى تنفيذها ذلك هو سليمان حسنو باشا كما سنرى .

من جهة أخرى كان هناك تواصل سري بين المعارضة وولي العهد مراد افندي الذي كان قريبا من الفكر الدستوري، ويرى فيه العثمانيون الجدد حاكم المستقبل للنظام الدستوري في الدولة العثمانية ( Satı, 2022, S. 67).

وكان سليمان باشا وهو من أعضاء جمعية العثمانيين الجدد ، ومنذ ان تم تعيينه مدرسا للكتابة والتاريخ في المدرسة الحربية، ثم استلامه وزارة المدارس العسكرية في ١٨٧٣م اعطى الأولوية لتطوير مناهجها الدراسية وركز على التربية الوطنية والقومية للطلاب ، كما سبقت الإشارة . وبفضل المناهج التي اعدتها بنفسه غرس في نفوس الطلاب حب الوطن والتاريخ والادب. وفي هذا السياق نشر في ١٨٧٤م كتابه القيم ( تاريخ العالم )

أوضح فيه ان العرق التركي هو من صنع التاريخ ، وان التاريخ التركي لا يقتصر على السلاجقة والعثمانيين فقط، وان لدينا ماض مجيد وعريق قبل معركة ملاذكرد ( ١٠٧١م )، وإقامة الدول التركية، كما أكد ان الدولة العثمانية قد تراجعت كثيرا مقارنة بالعصور السابقة، وان حصتها في العالم قد تقلصت، وان الامة التركية لا تستحق ذلك، وانه من اجل النهوض مرة أخرى يجب علينا تبني نظام الحكم الدستوري المتبع في أوروبا الغربية. بهذه الأفكار والمعلومات كان سليمان باشا يثير الحماسة لدى طلاب المدرسة العسكرية، وجعلهم يحبونه كثيرا ( Öztuna , 2012 , S. 30 ).

عندما سمع حسين عوني باشا بأن تلميذه السابق يلقي مثل هذه الأفكار والمعلومات في المدرسة العسكرية، ادرك بانه وجد الشخص الذي يبحث عنه منذ مدة طويلة ، ليس حبا منه بالأفكار الديمقراطية التي يعاديتها في الأصل، بل لكونه صاحب ثقافة اطلاع على كتب التاريخ الفرنسية، وحتى انه ترجم بعضها ، كان يعلم ان الثوار يستخدمون المثاليين في خدمتهم ثم يتخلصون منهم ، ولكنه كان يخفي كرهه للأفكار الديمقراطية بعناية. فكان يأمل في سليمان باشا ذلك القائد الشاب البالغ (٣٨) عاما وتلميذه السابق خريج المدرسة الحربية ان يكون قد نشأ في بيئة منضبطة او نظام لا ينتقد الاشخاص الأعلى او الأكبر منه في المرتبة ( Öztuna , 2012 , S. 30 ).

ونظرا لكونه القائد العام للجيش واكثر المعارضين حماسة وحرصا على ضرورة عزل السلطان بانقلاب عسكري بدأ حسين عوني باشا التحضير لعملية العزل بمفاتيح بعض الضباط والقادة العسكريين الموثوقين لديه ويمكنه الاعتماد عليهم، وفي هذا الصدد عقد سلسلة من اللقاءات بدأها مع رئيس مجلس الشورى العسكري رديف باشا، وناقش معه تدهور أوضاع الدولة وضرورة تغيير السلطان كإجراء يمثل حلاً لإنقاذ الدولة وسلامتها، ثم ان رديف باشا الذي اقتنع بفكرة قائد الجيش قام بدوره عرض الموضوع على اقرب أصدقائه الموثوقين وزير المدارس العسكرية سليمان باشا الذي اقتنع هو الآخر بالأمر، ورأى ان ذلك سيكون يسيرا في حال موافقة قائد الجيش (Uzunçarşılı , 1967, S. 28)، وأصبح هذان القائدان أكبر الداعمين لحسين عوني باشا في يوم الانقلاب. وفي ليلة ٢٥ مايس استدعاهما الأخير الى قصره لمناقشة الجوانب العسكرية للعملية، وطُرح في هذا الاجتماع ان يؤدي طلاب المدرسة العسكرية دوراً أساسيا في العملية ( Uysal , 2104 , S.152)، ومبدئيا تم تحديد يوم الأربعاء ٣١ مايس ١٨٧٦م كتاريخ لتنفيذ عملية الانقلاب ( Sertoglu , 1972 , S. 3223 ).

في يوم السبت ٢٧ مايس ١٨٧٦م توجه قائد الجيش الى المدرسة الحربية بحجة متابعة امتحانات الطلبة، ثم التقى بسليمان باشا وتحدث معه أيضا عن تدهور أوضاع الدولة ، وتسرب اخبار من القصر عن احتمال عودة محمود نديم باشا الى الصدارة ، واستمرار خضوع الدولة للنفوذ الروسي وهيمنته ( سليمان باشا ، ١٣٢٦ ، ص ٩ ، ١٢ )، وعن رفض السلطان للإصلاحات واسلوبه المستبد، وانه اذا قدر لولي العهد اعتلاء العرش فان ذلك سيكون خطوة مهمة لإنقاذ الامة والدولة المتجهة نحو الانهيار . لقد اجاد حسين عوني باشا الحديث مع تلميذه السابق وشرح الأمور ببلاغة عسكرية، فقال سليمان باشا لاستاذه السابق وقائد الجيش انه سيكون شرفا له ان يضحى بحياته في هذا السبيل، ومن واجبه تنفيذ أي امر يصدره قائد الجيش ( Öztuna , 2012 , S. 31 ).

ولكن سليمان باشا مع استعداده لتنفيذ المهمة توقف عند نقطة مهمة جدا قائلا : وماذا بعد عزل السلطان عبد العزيز اذا تولى الشخص الذي سيحل محله الحكم بالاستبداد ، فلا يوجد داع او معنى للدخول في هذه المخاطرة، وأقول انه يجب ميايعة السلطان الجديد بعد ان يوافق على النظام الدستوري ، سأتحمل هذه المهمة بعون من جناب الحق بشرط الغاء الاستبداد ( سليمان باشا ، ١٣٢٦- ، ص ١٣-١٤ ) .

وكان لدى حسين عوني باشا خطة محددة لتفاصيل عملية الانقلاب و لدى مناقشتها مع سليمان باشا، عرض الأخير ملاحظاته وخطة دقيقة للعملية قائلا: للأسف لا يمكننا الاعتماد على الجيش الأول في هذا العمل المبارك بل حتى أي وحدة منه، لان الجيش الأول سيقوم فوراً باعتقال أي شخص يعرض عليه التحرك ضد السلطان واحالته الى المحكمة العسكرية . ولكن طلاب المدرسة الحربية مرتبطون بي بشدة، سألبسهم زي الجنود وارسلهم ليلا الى امام القصر، وهنا لا يمكن اخراج السلطان من قصره بالقوة خلال النهار لأن ذلك سيؤدي الى سفك الكثير من الدماء ويهدد العملية بالفشل ، لذلك يجب ان يكون التحرك ليلا قبل الفجر ، كما اننا نحتاج الى بضعة كتائب إضافية، ويجب ان تكون من تلك التي لا تفهم التركية ، وعدم تكليفها باي عمل ضد السلطان غير الإحاطة بالقصر، وافهامهم ان القصر تم وضعه تحت الحراسة بناء على امر السلطان ، وسأقوم بتعيين الضباط المناسبين لهذه الكتائب ، ولا بد من اخبار عدد قليل جدا من الضباط بحقيقة الامر، وانا واثق من اقناعهم لان الامر يتعلق بالوطن والأمة، وسننجح بعون الله (Öztuna , 2012 , S. 31-32).

هكذا اعجب قائد الجيش بخطة القائد الشاب لتنفيذ عمل خطير جدا، وكان بحاجة ماسة اليه لأنه لم يكن بإمكانه اصدار امر ضد السلطان بشكل شخصي لاي وحدة من وحدات الجيش الأول، وبالتالي كان سليمان باشا الشخص الوحيد الى جانب مدحت باشا الذي اعتقد ان العمل كان من اجل الدستور (Öztuna , 2012 , S. 33) .

وفي غضون ذلك الى جانب وضع اللمسات الأخيرة لخطة الانقلاب، تم استقطاب عدد كبير من رجال الدولة من عسكريين ومدنيين وعلماء الذين بلغ عددهم اكثر من (٦٠) شخصا انضموا الى تحالف المعارضة (Sertoglu , 1972 , S. 3210) ، كما ابلغ سليمان باشا الضباط الذين يثق بهم، واتفق معهم وضمن اسنادهم، وفي هذا الصدد ذكر المؤرخ التركي المعاصر إسماعيل حامي دانشمند وهو من المنتقدين لعملية الانقلاب قائلا: ( كان وزير المدارس العسكرية سليمان باشا الذي أدى أهم دور في الجانب العسكري ، وارتقى لاحقا الى رتبة مشير ، والقائد العام لجيوش الروم ايلي ، كما حقق شهرة في المجال العلمي من خلال مؤلفات مثل ( تاريخ العالم ، عمدة الحقائق ، مباني الانشاء )، كان دستوريا مخلصا شرع في مسعاه مدفوعا فقط بالمشاعر الوطنية والقومية ، والضباط الذين اكتسبهم هم قادة المفارز والمراكز الحساسة في استانبول الذين تولوا اهم المهام، وجميع أولئك الذين اكتسبهم سليمان باشا لم يشاركوا في العملية بدافع الحقد والضغينة ، بل كانوا مثل سليمان باشا يعتقدون أنهم يقومون بعمل خير بدافع الولاء وحب الوطن مخاطرين بحياتهم في سبيل ذلك) (Danışmend , 1972 , S. 258-259) وذكر مؤرخ آخر: ( ان سليمان باشا كان عسكرياً في غاية النزاهة والاستقامة والوطنية ، إذ انخرط في هذا الأمر مدفوعاً بهذه المشاعر . فقد كان يرى أن السبيل الوحيد للخلاص يكمن في إنهاء الحكم الاستبدادي من خلال إرساء النظام البرلماني في البلاد. واعتقد أن عزل عبد العزيز الذي لم يعد يقبل الإصلاح شرطاً أساسياً لتحقيق ذلك ، كما كان بقية الضباط المشاركين في هذه الحركة يحملون نفس المشاعر والأفكار تماماً، وخاطروا بالنضال من اجل هذه القضية النبيلة ) ( Sertoglu , 1972 , S. 3210).

والى هذا الرأي ذهب اغلب المؤرخين والباحثين (x) في احداث المرحلة في بيان حقيقة موقف وسبب مشاركة سليمان باشا في الانقلاب، على الرغم من اختلافهم في تقييم الحركة الانقلابية .

### ثانيا - سليمان باشا القائد التنفيذي لعملية الانقلاب:

كان السلطان عبد العزيز ومن حوله في حالة من عدم الوعي بما يجري من احداث ، حتى السفارة الروسية كانت غافلة عما يجري من ترتيب في استانبول (Sati, 2022, S. 78)، وفي يوم الاثنين ٢٩ مايس اثناء نقل الجنود الاحتياط الى امام قصر ( دولمة باعجة ) بواسطة باخرة سلطانية ، كان السلطان عبد العزيز يشرف بنفسه على ترتيبهم، وسأل عن قائد الجيش حسين عوني باشا، وظن الحاجب الخاص حافظ محمد باشا ان السلطان أراد القائد فأرسل اليه ليأتي الى القصر، الامر الذي اثار القلق والخوف لدى حسين باشا فجمع الصدر الأعظم رشدي باشا وشيخ الإسلام خيرالله افندي ومدحت باشا ووزير البحرية احمد باشا القيصريلي وريديف باشا وسليمان باشا عند بوابة القيادة العسكرية ليلا واكد لهم ان السلطان ربما يكون قد علم بخطة العزل ، وطالبهم بالتحرك الفوري، فتم تقديم موعد الانقلاب ليوم واحد ليكون في الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ٣٠ مايس ١٨٧٦م (Sertoglu , 1972 , S. 3223-3224) . ولم يتم ابلاغ ولي العهد مراد بذلك او تم تجاهله ( Öztuna 47, S. 2012, )، وهناك رأي آخر لسبب تقديم الموعد ذلك ان لجنة الانقلاب تلقت سراً معلومات من مصادرهم في القصر تفيد بأن السلطان ينوي إقالتهم، وقد اتخذ القرار النهائي بإعادة تعيين محمود نديم باشا في منصب الصدارة واعادة قائد الجيش السابق درويش باشا مجددا إلى قيادة الجيش ، لذلك تحرك الباشوات معتقدين ان وقت التردد انقضى، وقرروا اتخاذ إجراءات فورية (Danışmend, 1972, S. 259).

لم يتمكن سليمان باشا تلك الليلة من الحصول على الراحة في سريره، كان يصدر الأوامر اللازمة للاستعداد تباعا، ويروي لنا المؤرخ المعاصر للأحداث احمد صائب جانبا من تحضيرات تلك الليلة نقلا عن احد خواص سليمان باشا الذي كان بمعيته وشاهد عيان على النحو الآتي : في الساعات التي سبقت تنفيذ عملية الانقلاب تحدث سليمان باشا الى نحو خمسة عشر ضابطا في غرفته بمبنى مدرسة الحرب بلسان فصيح ومشاعر صادقة تنبع من أعماق وجدانه ، مبدياً تأثره وشكواه قائلاً لهم: ( أيها الأصدقاء الدولة والأمة بحاجة الى خدمة عظيمة ومقدسة منكم هذه الليلة ، اذا تراجعتم عن هذه المهمة ستزول دولتنا ، وستكون امتنا في خطر، كما ترون لقد ظهر اعدائنا الخارجيين في كل جانب ، ولكن بفضل العناية الإلهية يمكن مقاومتهم ، ولكن ماذا نفعل مع أعداء الداخل ، لقد سلم سلطاننا أمور البلاد الى عدونا الأكبر روسيا ، وغدا اغتاتوف فعلا لما يريد في استانبول، كان لدينا باب عالي سابقا، والان بابنا العالي سفارة روسيا، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، بل بدأوا بالتدخل في شؤوننا ، كل يوم يتم نفي كبار قادتنا ورجالنا المخلصين من مركز السلطنة، ان استمرار هذه الحالة سيؤدي لا سامح الله الى سقوط مركز الخلافة الإسلامية بيد الروس ، وهذا ما يهدف اليه اعدائنا ، فمن الواجب علينا ان نكف يد السلطان الذي هو سبب هذه المساوئ عن إدارة الدولة ، ليس هناك سبيل آخر للنجاة يمكن تصوره . لقد تعرض وطننا للإهانة والتحقير، وسيقت الامة الى وادي الأسر، وانهما حصرا جميع امالهما في همتمكم وحميتكم يطلبان منكم المدد. فما ان اتم هذه العبارة حتى خنقته العبرة ، فعجز عن مواصلة الكلام ، كما لم يتمكن مستمعيه من متابعة النظر اليه، واطرقوا برؤوسهم من شدة الهيجان ، واجبروا انفسهم على ضبط دموع الاسى والاسف عند سماعهم تلك الحقائق، ثم اكمل الباشا حديثه قائلاً: وبناء على هذه الأسباب قرر العلماء والوزراء ورجال

الدولة خلع السلطان عبد العزيز ، وألقوا على عاتقنا أكبر مهمة ، فعساكر البحرية من البحر، وعسكر (طاش قشلة) وما جاورها تحت قيادة رديف باشا من البر، ونحن سنزحف من هنا على القصر لنؤدي واجبا وطنيا. فما اتم كلامه حتى صاح الضباط بصوت واحد نحن حاضرون ، ولأمركم مطيعون وبأرواحنا في هذا السبيل (مفتدون) (صائب، ١٣٢٦ ، ص ٢٠٦-٢٠٧).

من جهة أخرى قام مدحت باشا باتخاذ الخطوة الأخيرة اللازمة لعزل السلطان عبد العزيز ، وحصل على فتوى العزل من شيخ الإسلام خيرالله افندي وقدم له السؤال التالي: اذا كان امير المؤمنين ( زيد ) مختلا في الشعور ، وغير قادر على إدارة الأمور السياسية ، وينفق أموال الدولة على نزواته الشخصية بشكل لا تحتمله الدولة والأمة، وينتهك الأمور الدينية والدنيوية ، ويتسبب في تدمير الدولة والأمة . هل يجوز شرعا عزله عن العرش لإصلاح أحوال الامة . افيدونا. الجواب: ( الله تعالى اعلم ) نعم. كتبه الفقير حسن خيرالله افندي . (Kuran, 2012, S.100 ; Aksun , 1994, S. 145)

بعد انتهاء هذه الاستعدادات اعطى سليمان باشا امرا بتجهيز الطلاب في ملابس الجنود ، وفي ضوء احتمال ان يتم اعدامهم على الجسر اذا فشلت العملية ، نصح الضباط بالوضوء والتوبة والاستغفار ، وادى صلاة الحاجة ركعتين (سليمان باشا، ١٣٢٦، ص ٣٩ ؛ 292, S. 2004, Irtem, Sultan Abdülaziz ve... ) ، ثم توجه الى قصر دولمة باعجة قبل الفجر وبرفته ( ٣٠٠ ) طالب من المدرسة الحربية ، وكتائب من الجنود العرب السوريين الذين لا يتحدثون التركية كانوا قد وصلوا حديثا الى استانبول ، كلفهم سليمان باشا بمحاصرة القصر لحماية السلطان من الأعداء ، وان لا يسمحوا لأي احد بدخول القصر او الخروج منه ( Öztuna , 2012, S. ) (47-48).

وبعد ان تم احكام الإحاطة بالقصر برا وبحرا ، والسيطرة على جميع مداخله ومخارجه ( Cevdet Paşa, S. 230 , 1980 ) ، اتجه سليمان باشا بفصيلين من الجنود نحو جناح الأمير مراد ، وامرهم بأخذ أماكنهم حول أبواب القصر من الخارج ، ثم طلب من حراس القصر بفتح الباب الداخلي ، ولما رأى ترددهم وحيرتهم ، كرر طلبه بصوت عال قائلا : عجلوا واخبروا سيدنا بالخروج ، لم يتمكن الحراس من التعرف على سليمان باشا لانه كان قد نزع رتبته الحقيقية وارتنى حزام رائد ، ولما طال الامر فتح سليمان باشا الباب بالقوة ، عندئذ تم اخبار الأمير مراد ان احد الضباط يريد مقابلته ، فقال مترددا دعوه يدخل ، دعوني أراه من هو ؟ سأخرج اليه (سليمان باشا، ١٣٢٦، ص ٤٣-٤٤) .

كان الأمير مراد لديه علم بالموعد الأول للحركة الانقلابية، ومجئ سليمان باشا ليأخذه من القصر، ولكن لم يتم اخباره بتقديم موعد الانقلاب ، كما أشرنا ، لذلك انتابه الشك وشعر بخوف شديد معتقدا ان الانقلاب قد فشل، وان عمه ارسل الجنود لاعتقاله، فتعرض الى ضغط نفسي شديد (جلال الدين باشا، ١٣٢٦، ص ١١٣؛ محمد علي، ٢٠٠٨، ص ٤٨)، وفي هذه الاثناء كانت هناك صرخات النساء في جناح الحريم بعد ان علمن ان مجموعة من الضباط كسروا الباب، واتجهوا نحو مكان إقامة الأمير مراد، فاعتقدن ان هناك محاولة اغتيال لولي العهد قد تم تدبيرها من قبل السلطان عبد العزيز ، فطلب بعض الضباط الصعود الى الأعلى ، ولكن سليمان باشا فضل الانتظار قليلا، وفي تلك الاثناء دخل سليمان باشا الى مكان وجود الأمير مراد، ووالدته واقفة خلفه وهي مرتدية الحجاب، وكان معلم الأمير مراد سليمان باشا اغا موجودا أيضا والذي سبق ان رأى سليمان باشا عدة مرات، فقال هذا هو سليمان باشا (Irtem, Sultan Abdülaziz ve..., 2004, S. 296) .

قالت والدة مراد الى اين ستأخذ ابني؟ فاقترب سليمان باشا من الأمير ووالدته واكد لهما باختصار قرار عزل عبد العزيز من قبل الامة، واعلن عن الوفاء بالعهود ، فخف قلق مراد بعد حديث سليمان باشا المؤثر والمقنع، كما اطمأنت الوالدة وزالت شكوكها ( جلال الدين باشا ، ١٣٢٦ ، ص ١١٣ ) .

كان مراد في حالة من السكون لا يتحدث ، ثم قام سليمان باشا بالانحناء له قائلاً : تفضل نحن بانتظارك ، الجنود في انتظارك ، ومع ذلك لم يجرء مراد على التحرك فكرر سليمان باشا تلميحاته قائلاً : جئت من طرف الامة لدعوتكم الى عرش السلطنة ، فوافق على الخروج بعد ان شعر بالأمان قليلا . وهكذا تم اخراج مراد من القصر محاطا بالجنود يقودهم سليمان باشا ( İrtəm, Sultan Abdülaziz ve... ,2004, S. 298) . وكان حسين عوني باشا ينتظر في الساحة امام القصر داخل العربة لاستقبال الأمير مراد ونقله ، وعند وصول الأخير لم ينزل من عربته اما بسبب خوفه وارتبائه ، او بسبب كبريائه وغروره ، وطلب من مراد الصعود ، ثم سلمه مسدسه قائلاً : سيدي اذا حدث أي ضرر لجسدكم المبارك فاقتلوني أولا ، أراد بذلك طمأنة مراد الذي كان يعيش في حالة من الخوف والقلق ( Aksun , 1994, S. 139 ) .

لقد تم نقل الأمير مراد وسط أجواء ماطرة ورياح عاتية الى مقر قيادة الجيش، وكان في استقباله هناك الوزراء وكبار رجال الدولة ، وفي مقدمتهم الصدر الأعظم رشدي باشا، ومدحت باشا وشيخ الإسلام خير الله افندي، وبعد قراءة فتوى خلع السلطان عبد العزيز تمت مبايعة مراد على الفور ( Aksun , 1994, S. 140 ) ، وتم الإعلان عن خلع عبد العزيز وتولي مراد مقاليد السلطنة باسم (مراد الخامس)، واطلقت المدافع من السفن الحربية والمواقع العسكرية للإعلان عن تولي مراد العرش. ومن جهة أخرى كان السلطان عبدالعزیز نائما في فراشه، استيقظ على صوت المدافع وفهم الموقف، وفي اثناء ذلك كان قد تم اجراء مراسيم البيعة لمراد، وإعلان سلطنته في مقر قيادة الجيش (مدحت، ١٢٩٤ ، ص ٢٢٠ ) .

وقال السلطان مراد انه لن يعود الى القصر ما لم يغادره عبد العزيز ( Atilgan , S. 19 )، عندئذ تم اخراج عبد العزيز وعائلته من قصر دولمة باغجة ، ونقلهم الى قصر طوب قابي. ثم جرى نقلهم بعد ثلاثة أيام الى قصر فرية ( Feriye ) لعدم ملائمة المكان بتوجيه من مراد بناء على طلب السلطان المخلوع ( Danışman, ) (1966, S. 236) .

في تلك الاثناء كان سليمان باشا متواجدا في القصر الى جانب والدة مراد الخامس ، وبينما كانت الوالدة تقول: ليس لدي على وجه الأرض من الاولاد سواه استودعه الله أولا ثم اليك ، سمع أصوات أولى اطلاقات المدافع، فقال سليمان لوالدة السلطان : لقد صعد جلالة السلطان مراد الى العرش ، وهذه اطلاقات البيعة ، انا اهنتكم ، واسمحو لي الآن بالمغادرة (سليمان باشا ، ١٣٢٦ ، ص ٥٢ ) .

وعلى أثر مغادرة عبد العزيز وصل السلطان مراد الى قصر دولمة باغجة ، وجرى تنظيم اكمال مراسيم البيعة للذين علموا بتغيير السلطان من خلال اطلاقات المدافع ( Cevdet Paşa, 1980 , S. 233 ; Uzunçarşılı , 1943 , S. 364 ) ، دون احضار العرش الذهبي المزخرف الموجود في قصر طوب قابي، وجلس مراد على اريكة مزخرفة وضعت في صالة الديوان لاتمام مراسيم البيعة (ممدوح ، ١٣٢٨ ، ص ٧٧؛ Sertoglu , 1972 , S. 3234 ) . وهكذا اكتمل الانقلاب بنجاح وهدوء دون وقوع أي حوادث عنف او إراقة

دماء ( صائب ، ١٩٠٨ ، ص ١٩ ) . وهي المرة الأولى التي أدى فيها الجيش دورا حاسما منذ الغاء فيالق الانكشارية قبل سبعين عاما ، نفذه طلاب المدرسة الحربية تحت قيادة سليمان حُسنو باشا اكثر رجال جبهة المعارضة وطنية وجدية وتقدما واستقامة ( Özden , 2020 , S. 335 ; Berkes , 2012, S. 311 ) .

### ثالثا – سلطنة مراد الخامس القصيرة وموقف سليمان باشا من القضية الدستورية:

عقب الإعلان عن تولي مراد الخامس العرش نظمت احتفالات في العاصمة بمشاركة عامة الناس ، وسادت أجواء من الفرح والحماسة اعتقادا ان تولي مراد العرش سيضع نهاية لازمات الدولة السياسية والاقتصادية من خلال القيم الليبرالية المرتبطة به منذ ان كان وليا للعهد ، ونظرا للدعاية الطويلة الأمد للعثمانيين الجدد في تشكيل رأي عام لصالح صعود مراد الى العرش ( Sertoglu , 1972 , S. 3232 ) .

ومن جهة أخرى رحبت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا بتغيير السلطان في الدولة العثمانية بشكل إيجابي للغاية ، وأعربت عن رضاها بحكم السلطان مراد الذي وصفوه بالمستنير ومحب للحرية ، واعتقدت تلك الدول ان بإمكانها تحسين علاقاتها مع الدولة العثمانية بفضل تصنيفها للسلطان مراد الخامس كسلطان قريب من القيم الغربية ( كالحرية والمشروعية والدستور ) ، وانه سيحافظ على سلامة الدولة العثمانية ويدعم انصار الإصلاح لتحقيق اعمال وطنية . ولكن روسيا لم تكن راضية عن التغيير الذي جرى لان سياستها ومصالحها كانت مرتبطة بحكم عبد العزيز ، وان حكم مراد كان من الممكن ان يؤدي الى اقتراب العثمانيين من أوروبا وابتعادهم عن مجال النفوذ الروسي ( Çömlekçi , 2019 , S. 311-312 ; Satı , 2020 , S. 84 ) .

بعد انتهاء مراسيم بيعة السلطان مراد دعا مدحت باشا الى مناقشة كيفية صياغة مرسوم جلوس السلطان الجديد بحسب التقاليد المألوفة . وكان مدحت نفسه قد اعد مسبقا مرسوم جلوس نكر فيه ما يتعلق بالإدارة الدستورية ، وظهره الى بعض المقربين منه ولا سيما سليمان باشا الذي كان اكثر اهتماما بهذا الموضوع ، لكن الصدر الأعظم محمد رشدي باشا ووزير التجارة سعدالله بك ، وقائد الجيش حسين عوني باشا اعترضوا على رأي مدحت باشا قائلين : ان سلطاننا لا يرغب في تشكيل مجلس الامة ، وان ثقافة وتربية امتنا لا تسمح بذلك ، ويجب ان نعزز إدارة الدولة بقوانين قوية لتحقيق الاستقرار والامن ، وان تشمل هذه القوانين اصلاح الأمور المالية. لقد أصيب مدحت باشا بالدهشة من هذا الخطاب المعارض للدستور ، وبدأ يتضح ان تغيير السلطان كان مدفوعا بضغائن شخصية اكثر من كونه لأجل اعلان الدستور (جلال الدين باشا ، ١٣٢٦ ، ص ١١٧-١١٨).

على اثر ذلك قام الصدر الأعظم باجراء تغيير في مسودة مرسوم الجلوس بشكل لا يلحق أي ضرر بالنهج الاستبدادي الذي يؤمن به في إدارة الدولة، مدعوما بموقف قائد الجيش الذي يتفق معه في هذا الشأن (سليمان باشا ، ١٣٢٦ ، ص ٦٠) .

وبالتالي فان مرسوم الجلوس الذي نشر في اليوم الثالث من تولي مراد الخامس العرش قد خيب آمال الشعب، ولم يتطرق الى أي وعود بالدستور والإصلاحات الا بكلمات قليلة ومبهمه ( Danışman, 1966, S. 277; Satı, 2020, S. 97 ) وكان هذا التطور مؤشرا واضحا عن بداية الخلافات بين زعماء الانقلاب ، اذ تحول الصدر الأعظم محمد رشدي باشا وقائد الجيش حسين عوني باشا ضد الدستور ، بينما أصر مدحت باشا وسليمان باشا على الدستور والبرلمان. وذكر المؤرخ عبد الرحمن شرف ان سليمان باشا عندما شعر بعد مرور ثلاثة او أربعة أيام على خلع السلطان عبد العزيز بعدم وجود أي تغيير في نهج الحكم والإدارة ( كأن شيئا لم يحصل )

قال لقائد الجيش: يا ترى ماذا كانت مساوى السلطان السابق؟ اذا لم يتم البدء في اجراء إصلاحات فأنا سأعيده الى العرش ( شرف ، ١٣٣٩- ، ص ١٩٨ ). لكن الشخصيات المعارضة كانت ماهرة في المناورة السياسية، وبعد مرور أسبوع على الانقلاب بدأ الرأي العام يتساءل عن أسباب عدم اعلان الدستور (Atilgan , S. 20).

وفي هذا السياق عقدت عدة اجتماعات لمناقشة الانتقال الى النظام الدستوري، وفي احد هذه الاجتماعات الذي عقد بحضور السلطان مراد الخامس طرح مدحت باشا فكرة اصلاح الدولة التي لا يمكن تحقيقها الا من خلال النظام الدستوري، ودافع عن رأيه بأدلة قوية، وعبر السلطان عن رضاه على آراء مدحت باشا وطالبه بمواصلة الحديث ، ولكن حسين عوني باشا تدخل في الموضوع قائلاً : لأجل انقاذ الدولة من ازماتها نحن لسنا بحاجة الى النقاشات في المجالس بل الى إجراءات وتدابير صارمة وعاجلة ، وبهذه المداخلة قطع أفكار مدحت باشا. ولكن الأخير مع ذلك عاود طرح أفكار حول الإدارة الدستورية، عندئذ تدخل الصدر الأعظم عندما شعر بانزعاج قائد الجيش من طروحات مدحت باشا لإنهاء النقاش حول الموضوع قائلاً : يجب مناقشة مثل هذه القضايا مستقبلاً لان هناك أموراً أكثر أهمية منها ، وبهذه الطريقة تم منع مدحت باشا من الاستمرار في حديثه ( صائب ، ١٩٠٨ ، ص ٧٩-٨٢ ) .

على الرغم من هذه العراقيل التي بدأ يواجهها مدحت باشا حول الدستور، الا انه واصل جهوده في هذا المسار، ولتحقيق غايته في اعتماد النظام الدستوري، وإرساء مبادئ جديدة في إدارة الدولة، وبإصرار منه تم عقد اجتماع آخر للوزراء في مبنى دائرة الفتوى (Uysal , 2104 , S.203)، كما تم توجيه الدعوة لحضور هذا الاجتماع الذي عقد في ٨ حزيران ١٨٧٦م الى كل من رئيس مجلس الشورى العسكري رديف باشا وقاضي العسكر سيف الدين افندي وامين الفتوى قره خليل افندي والقائد التنفيذي للحركة الانقلابية سليمان باشا) (Danişmend , 1972 , S. 280).

اتخذ الاجتماع شكل مناقشة للأفكار، وبدأها الصدر الأعظم رشدي باشا الذي تحدث طويلاً ضد الإدارة الدستورية مستنداً في ذلك الى كون المواطنين غير مهينين لقبول مثل تلك الإدارة، وان منح الحرية للشعب سيؤدي الى اضرار كبيرة. وفي ختام كلمته دعا الى منح الشعب بعض المساعدات ليعتقدوا انهم حصلوا على حقوقهم من الدولة، ولكننا في الواقع لم نمحهم شيئاً (Sertoglu , 1972 , S. 3246) .

كان سليمان باشا جالسا في الخلف ، وقد تلقى أوامر من حسين باشا ورديف باشا بعدم التحدث ما لم تتحول المناقشة الى الشؤون العسكرية، لكنه لم يتحمل الموقف أكثر من ذلك فنهض من مكانه ووجه كلامه الى الصدر الأعظم بصوت عال قائلاً: يا صاحب السعادة لم يكن تغيير السلطان لحماية الاستبداد الحالي، بل قام الجميع بهذه التضحية لتأمين مستقبل الأمة، ولم يكن لدى أولئك الذين فعلوا ذلك أي عداوة شخصية تجاه السلطان المخلوع او أي مصالح وصلات خاصة مع السلطان الحالي . يرجى مواصلة النقاش مع اخذ هذه النقاط في الاعتبار. وعلى اثر ذلك استمرت المناقشات وانقسم الحاضرون بين مؤيد للدستور ومعارض له، وهنا قال الصدر الأعظم: ليس من الصواب منح امتيازات للشعب فكلمنا اعطيناهم طلبوا المزيد، وذكر مثالا على ذلك شعب ولاية كريت الذين منحوا امتيازاً في السابق والان يطالبون بالمزيد (سليمان باشا ، ١٣٢٦ ، ص ٦١-٦٣). ثم تحدث مدحت باشا مبيناً هدفه بوضوح ، حيث دعا الى انشاء جمعية عامة باسم ديوان المملكة « ديوان

مملكة» ، وحاول اقناع الحاضرين لفكرته قائلا : ها هو سليمان باشا قد ترجم لائحة الدستور الفرنسي فليقرأها على مسامعكم ، عندئذ غضب امين الفتوى قره خليل افندي قائلا : ليست هناك حاجة لمثل هذه الجمعية ، ومن مصلحة البلاد إدارة الأمور على وفق الاحكام الشرعية . ثم ادلى الصدر الأعظم برأيه مجددا بالقول : لا يمكن انشاء جمعية وطنية هذا ليس هو المطلوب بحسب اوامر السلطان ، ان ما نحتاجه انشاء هيئة قادرة على منع الاسراف وتأمين الفوائد . وهنا تحدث سليمان باشا مؤيدا لفكرة مدحت باشا وردا على الصدر الأعظم قائلا : بما ان هذه هي غايتكم وليس اعلان الدستور ، فلماذا اذا استخدمنا أداة لذلك ؟ وما هي مساوئ العهد السابق ؟ . مبينا بذلك سبب مشاركته في عملية الخلع ، ولكن كلمات سليمان باشا لم تأت متوافقة مع أهواء وطموحات الصدر الأعظم وقائد الجيش ( جلال الدين باشا ، ١٣٢٦ ، ص ١٢٦ ) ، فقطع الاخير كلامه بالقول : اصمت العسكر لا يتدخلون في السياسة ، اما الصدر الأعظم فقال : انتم جنود وليس من الطبيعي في أي بلد ان تخرج مثل هذه الكلمات من افواه الجنود . بمثل هذه العبارات وجها تهديدا وتوبيخا الى سليمان باشا ، الذي أصيب بالذهول وتوقف لسانه عن الكلام ، وبلا شك ليس خوفا بل لشدة التأثر والاسف لهذا التوبيخ من قائده ، وادرك ان حسين عوني باشا كان يستغله لتحقيق مكاسب شخصية ، وبدأ يشعر بالتهميش والندم ( Öztuna , 2012 , S.217 ) .

ان بروز الخلافات حول إدارة الدولة وضع نهاية لتحالف زعماء الانقلاب ، ومع استمرار الجدل دعم الجمهور المحافظ من الشعب الصدر الأعظم ، ودعم المثقفون مدحت باشا ، اما الجيش على الرغم من وجود انصار للدستور في صفوفه ، الا انه كان تحت قيادة حسين عوني باشا الذي كان موقفه واضحا بشأن النظام الدستوري ، كما اشرنا . وهذا يعني عدم إمكانية اجراء أي تغيير في إدارة الدولة مادام حسين باشا شاغلا موقعه فيها ، ( Karal, 2003 , S. 353 ) .

وتزامنا مع هذه الخلافات السياسية بين الأركان الأربعة ، ظهرت على السلطان مراد الخامس علامات المرض النفسي الناتج عن تأثير الخوف والقلق الشديدين الذي عاشه اثناء توليه العرش (xi) ، وقد أدى ذلك الى تأجيل مراسيم تقلد السيف التي تعادل مراسيم التتويج عند العثمانيين في اول يوم جمعة الذي يعقب اعتلاء السلطان الجديد العرش وذلك في ٢ حزيران ١٨٧٦م ( Öztuna , 2012 , S.257 ) . ثم جاءت حادثتا وفاة لم يكن القصر والباب العالي يتوقعانها لتغييران مسار الاحداث تماما ، الأولى كانت انتحار السلطان المخلوع عبد العزيز او وفاته المشبوهة في ٤ حزيران ١٨٧٦م (xii) ، والثانية اغتيال قائد الجيش حسين عوني باشا في ١٦ حزيران من العام نفسه (xiii) . لقد زادت هاتان الحادثتان من تدهور صحة السلطان مراد ، ففي حين أحدثت وفاة عمه صدمة كبيرة في نفسه ، اذ كانت الحادثة تحيطها الكثير من الشكوك والشبهات مما زاد من قلق وخوف مراد من ان ينظر اليه كطرف في مؤامرة القتل ( صائب ، ١٩٠٨ ، ص ١٠١ ؛ Özden , 2020 , S. 349 ) .

وعلى أثر حادثة اغتيال حسين عوني باشا كثفت الحكومة الإجراءات الأمنية حول القصر ، فظن السلطان مراد ان الجنود المكلفين بالحماية يعملون لتنفيذ مخطط ضده ، ولم يعد يشعر بالأمان مما زاد من تدهور صحته ( مدحت ، ١٢٩٤ ، ص ٢٦٩ ) . واصبح بمرور الأيام إخفاء مرضه غير ممكنا ، عندئذ شعر المسؤولين بالقلق حول كيفية إدارة الدولة . وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بعلاج السلطان مراد ، ولكن دون جدوى ، اذ استمر وضعه الصحي في التفاقم مما أدى الى انتشار الشائعات بين الناس ، وعلى الرغم من جهود الوزراء وخاصة الصدر الأعظم رشدي باشا ومدحت باشا في إدارة شؤون الدولة ، الا ان غياب السلطة الحقيقية أثرت في طبيعة

الحكم ، فلم تنجز الأمور بشكل حاسم ، وحتى بعد مرور شهرين على توليه العرش لم يقدم السفراء الأجانب أوراق اعتمادهم للسلطان (Satı , 2020 , S. 226-229) .

ومن جهة أخرى لم يكن الصدر الأعظم ومدحت باشا متفقين بشأن إدارة الدولة ، فقد رفض رشدي باشا اقتراحات مدحت باشا بشأن اصدار الدستور دون النظر في حالة السلطان الصحية قائلا : ان وعي السلطان مضطرب لذا فان الوقت غير مناسب لتغيير نهج إدارة الدولة ( جلال الدين باشا ، ١٣٢٦ ، ص ١٦٧ ) .

وبينما كانت الحكومة المركزية والرأي العام في استانبول مهتما بمشاكل صحة السلطان ، كان هناك تصاعد في الحرب في البلقان ، وعلى الرغم من قمع التمرد في بلغاريا ( Sertoglu , 1972 , S. 3263 ) ، الا ان أوضاع البوسنة والهرسك لم تستقر بسبب التدخل الأوربي لصالح الثوار مما شجع امارتي صربيا والجبل الأسود على استغلال الأوضاع السياسية المضطربة في العاصمة العثمانية وازماتها الاقتصادية ، وبدعم من روسيا والنمسا على اعلان الحرب على الدولة العثمانية الخاضعتين لها لنيل الاستقلال او توسيع امتيازات الحكم الذاتي ، وذلك في ٢ تموز ١٨٧٦م ( Karal, 2007 , S. 4 ; Danişmend , 1972 , S. 246-247 ) . وفي غضون ذلك كان سليمان باشا قد تمت ترفيته الى رتبة فريق ( لواء ) بعد عشرة أيام من خلع عبد العزيز ، وفي الوقت نفسه اصبح تواجهه في استانبول غير مرغوب فيه لجرأته على انتقاد سوء الإدارة والتصادم من اجل الدستور حتى لو كان مع مسؤولين اكبر منه في المرتبة ، وعلى اثر توجه عبدالكريم نادر باشا الذي تم تعيينه قائدا للجيش خلفا لحسين عوني باشا ، الى منطقة العمليات ضد صربيا تم تكليف سليمان باشا بوظيفة مستشار حربي ليكون مرافقا لقائد الجيش ( Güvenç , , 2011, S. 147 ; Yalçinkaya, 2019 , S. 471 ; Atılgan ) (, S. 19 ) .

لقد تمكن الجيش العثماني من الحاق هزيمة قاسية بالقوات الصربية التي كان يقودها الجنرال الروسي تشرناييف متكررا في معارك شرسة في ميدان ( الكسناس : Aleksinac ) خلال المدة بين ١٩-٢٤ آب ، ولكنه توقف عن التقدم في عمق الأراضي الصربية ( Sertoglu , 1972 , S. 3265 ) . بناء على أوامر الحكومة المركزية نتيجة للضغوط الخارجية والانداز الروسي ، ولمنع الأخيرة ودول أخرى من التدخل ، وكانت الحكومة ترى ان افضل نتيجة ممكنة للدولة العثمانية هي الحفاظ على الوضع الراهن ، فقامت بإصدار امر للجيش العثماني بوقف الهجوم ، ومنح رعايا صربيا والجبل الأسود المتمردين هدنة لمدة شهرين ( Öztuna , 2012, S. 271 ) . وهكذا توقفت الحرب بين الصرب والعثمانيين بوساطة القوى الكبرى في بداية تشرين الثاني ١٨٧٦م من خلال هدنة مؤقتة ، ثم طلبت الدول الكبرى حل القضية من خلال مؤتمر في استانبول ، وبعد اعلان الهدنة عاد نادر باشا وسليمان باشا الى استانبول في ٢٠ تشرين الثاني ، ونظرا لهذا النجاح الكبير تم منح سليمان باشا الوسام المجيدي من الدرجة الاولى في أواخر تشرين الثاني ١٨٧٦م ( Yalçinkaya, 2019 , S. 471-472 ) .

#### رابعا – السلطان عبد الحميد الثاني والنظام الدستوري:

على اثر تقارير الأطباء الذين عاينوا حالة السلطان مراد ، واجروا فحوصات مشتركة وفردية اتفق رأيهم على ان المرض الذي يعاني منه السلطان هو مرض نفسي عقلي ، والبعض وصفه بالمرض العصبي الجنوني ، والبعض الآخر بالكآبة العميقة ، أساسه ادمان الكحول وقد تفاقم مؤخرا بسبب بعض الصدمات التي أدت الى

قلق شديد لديه ، وان احتمال الشفاء ضعيف جدا او انه يستغرق وقتا طويلا ليس اقل من ثلاثة اشهر (Uzunçarşılı, 1946 , S. 322-328). ولان الأمور المهمة للدولة تتطلب إرادة السلطان ، وان الإدارة بالوكالة لا يمكن ان تستمر لمدة أطول ، لذا اصبح تغيير السلطان امرا ضروريا نتيجة للظروف والأزمات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة . وفي الحقيقة أدى مرض السلطان مراد وعدم قدرته على إدارة الدولة الى خيبة امل كبيرة لدى انصار الدستور ، وتسبب الى جانب عدم الثقة في ولي العهد الأمير عبد الحميد في حدوث حالة من الارتباك الكبير بين الباب العالي والمتقنين ، واعتقد الوزراء ان الأمور ستعود تحت سيطرة السلطان اذا تولى عبد الحميد العرش الذي عرفوه بانه ماهر ومناور (Satı , 2020 , S. 133). وعلى الرغم من البحث عن حلول جديدة لمسألة السلطنة ، الا ان الخيارات كانت محدودة امامهم مع وجود الأمير عبد الحميد ولي العهد والوريث الشرعي القانوني للعرش العثماني . لذلك دخل مدحت باشا في مفاوضات مع عبد الحميد ، وتم اللقاء الأول بينهما في قصر ( كاغد خانه : Kağıthane) اظهر خلاله الأمير عبد الحميد نفسه كمدافع عن الحرية قائلا : ( ان القانون الاساسي الذي قمت بصياغته سينفذ امتنا من الهاوية ، وسيحقق السعادة لجميع العثمانيين ، لكم مطلق الحرية في اصدار هذا القانون في نطاق رأيكم وموافقتكم ، ليس لدي رغبة أخرى سوى مساعدتكم لتجاوز كل صعوبة) (Kuran, 2012, S.106). وقبل اتخاذ قرار بعزل مراد الخامس قام الصدر الأعظم رشدي باشا ومدحت باشا بزيارة أخرى للقاء عبد الحميد في قصره بمزرعة (مسلك) بهدف الاطلاع على آرائه حول إدارة الحكومة ، وفي هذا اللقاء عرض مدحت باشا على ولي العهد ان يتولى الوصاية على العرش لحين شفاء السلطان مراد ، ولكن عبد الحميد رفض هذا العرض لاعتقاده ان ذلك يتعارض مع التقاليد العثمانية ، مبدياً استعدادة لتولي العرش اذا ثبت طبييا استحالة شفاء أخيه من مرضه ، وثبت شرعا وجوب خلعه ، كما اكد تأييده للنظام الدستوري . وفي ٢٩ آب ١٨٧٦م اجري مدحت باشا لقاء آخر مع عبد الحميد ، فأكد الأخير بقبول النظام الدستوري في إدارة الدولة ووعده بإعلان الدستور واعتماد آراء ومشورة رجال الدولة المعنيين في شؤون الحكومة (Yavuz ve Serdar, 1994, S. 333-334) .

بعد اخذ هذه الضمانات من ولي العهد ، واستحصال فتوى من شيخ الإسلام بعزل مراد الخامس بعد ثلاثة اشهر وثلاثة أيام من جلوسه على العرش بحجة ( الجنون المطبق او الدائم ) والذي لا يمكن علاجه ، قرر مجلس الوزراء تنحية مراد الخامس وتقديم البيعة للأمير عبد الحميد خلفا له ، فجلس الأخير على العرش الذهبي الذي وضع امام باب السعادة في قصر طوب قابي على وفق التقاليد العثمانية فتمت البيعة له في يوم الخميس ٣١ آب ١٨٧٦م ( اشرف ، ١٣٢٦ ، ص ١١ ؛ 289 ، 284 ، S. 284 , 289 , 1972 , Danişmend ) .

بعد تولي عبد الحميد الثاني مقاليد السلطنة لم يف بوعوده لمدحت باشا حيث لم يتم اعلان الدستور على الفور ، كما قام بإجراء بعض التعديلات على مرسوم الجلوس الذي اعده مدحت باشا متجنباً الإشارة الى أي التزام وعود بشأن الإدارة الدستورية ( Baykal, 1942, S. 51-52 ; Korkmaz , 2016 , S. 328 ) . وصار يبحث في الطرق والوسائل للتخلي عن وعوده الخاصة بإعلان الدستور ، وعلى الرغم من انه لم يتحد مدحت باشا علنا في قضية الدستور الا انه كان يبحث عن فرص او تهيتها لإعاقه الامر . ومن جهة أخرى وجد السلطان انصارا له من المعارضين للدستور في داخل القصر او من بين الوزراء والعلماء الذين عملوا على زيادة مخاوفه من فقدان سلطانه ، وحاولوا إقناعه بضرورة التحفظ مذكرين إياه بعزل عمه عبد العزيز الذي كان بسبب الدستور ، كما ان الصدر الأعظم محمد رشدي باشا لم يكن من دعاة الدستور وكان يعتقد ان فرمان إصلاحية يكفي لمعالجة أزمات الدولة ( İrtem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S. 3 ) .

ونتيجة لذلك واجه مدحت باشا ظروفًا قاسية لتأمين المصادقة على الدستور الذي كان قيد الإعداد بالفعل . ولم يتسرع السلطان في إعلان الدستور الذي أعدّه مدحت باشا الذي كان يهدف إلى تقييد صلاحيات السلطان وخاصة انفاقاته المالية المتقلبة ، وتعزيز سيطرة الباب العالي على إدارة الدولة ، وإن تكون الحكومة برئاسة رئيس الوزراء مسؤولة أمام البرلمان (Davison , 2005, S. 277-279).

استغل السلطان عبد الحميد الثاني الخلافات المتعلقة بالدستور الجاري إعداده ، وكان يعلم بأن هناك مؤيدون ومعارضون للدستور في الأوساط الدينية والسياسية في استانبول ، وقد مضى قرابة شهر على توليه العرش دون حصول أي تطور جاد بشأن إعلان الدستور . وفي ظل التوترات السياسية والحرب المتوقعة كان مدحت باشا يستعجل إقرار مشروع الدستور وإدخاله حيز التنفيذ كوسيلة لكسب ود الدول الغربية المحبة للحرية مثل إنكلترا وفرنسا لتجنب التدخل الخارجي في شؤون الدولة (Baykal, 1942, S . 52-56).

من جهة أخرى ولتعزيز جبهة المعارضة استدعى السلطان مستشاره المخلص الإمام يوسف أفندي وقال له: إن الشريعة كافية لمعالجة شؤون الدولة والأمة ، ليس من المناسب إنشاء نظام جديد تحت عنوان القانون الأساسي ، وطلب منه العمل على إعداد وتقديم مذكرة تتضمن موافقة العلماء بهذا المعنى . ولكن جهود يوسف أفندي في هذا المسار لم تثمر بعد إن أكد العلماء عدم رغبتهم إبداء أي رأي قبل الإطلاع على مضمون الدستور . وعلى الرغم من ذلك حاول عبد الحميد بكل وسيلة ممكنة تأجيل قضية الدستور ، وإدراكا منه بعدم إمكان نقض وعده علنا ، فلجأ إلى سياسة التسوية والالتفاف (İrtem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S.5-6) ، فأمر في ٣٠ أيلول ١٨٧٦م بتشكيل لجنة مكونة من ٢٨ عضوا من العلماء والوزراء وكبار رجال الدولة برئاسة مدحت باشا لدراسة مشروع الدستور (Yavuz ve Serdar, 1994, S. 337) .

بحلول نهاية تشرين الثاني انتهت اللجنة مشروع دستور مكونا من ( ١٤٠ ) مادة تضمنت إنشاء منصب رئيس الوزراء بدل الصدر الأعظم ويتم اختياره من قبل السلطان ، وقدم المشروع بشكل غير رسمي إلى السلطان ، وكان من المتوقع إعلانه خلال أيام قليلة ، ولكن السلطان أحال مسودة الدستور إلى مجلس الوزراء في ٢٦ تشرين الثاني لمراجعتها بهدف الحفاظ على حقوق السلطان السيادية ومراعاة عادات واحتياجات الشعب (Davison , 2005, S. 391-393).

وفي غضون ذلك قام مدحت باشا كإجراء تحضيري لإعلان الدستور بإعداد تعليمات مؤقتة حول انتخاب النواب واجتماعهم من خلال اللجنة الخاصة المشكلة برئاسته ، وبعد أن صادق عليها مجلس الوزراء والسلطان أعلنها للولايات في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٧٦م ، وكان الغرض من هذا الاستعجال هو التغلب على الصعوبات القائمة من خلال هذا السبيل ( إعلان الدستور واجتماع مجلس المبعوثان ) في مواجهة خطورة الوضع الخارجي (Yavuz ve Serdar, 1994, S. 338).

على الرغم من هذه الخطوات المتقدمة باكمال مشروع الدستور إلا أن النقاشات كانت لا تزال قائمة بين كبار المسؤولين وفي مجلس الوزراء ، ولا سيما بعدما طلب السلطان مراجعة المسودة . وفي هذا السياق تم تخفيض عدد مواد الدستور إلى ( ١١٩ ) مادة بعد مناقشات ساخنة ، كما أدخل السلطان بعض التعديلات المتعلقة بتعزيز حقوقه السيادية بما يضمن له سلطة قوية يمكن استخدامها عند الضرورة (Tamcelik, 2000, S. 1025).

وخلال مناقشات اعمال الدستور استمر الصراع بين انصار الدستور بقيادة مدحت باشا والذي ضم العثمانيون الجدد أمثال : نامق كمال وضياء باشا ووزير المدارس العسكرية سليمان باشا ، وانصار الاستبداد والمحافظة على الوضع الراهن المدافعين عن حقوق السلطان حتى النهاية أمثال : المترجم محمد رشدي باشا وجودت باشا والعلماء . ومع وضع السلطان ثقله تدريجيا لصالح المحافظين تحول التوازن ضد انصار الدستور (Yavuz ve Serdar, 1994, S. 336).

لقد اظهر السلطان استعداده لمواجهة أي مجموعة من الشخصيات المؤثرة ، وفي الوقت نفسه اتبع أسلوبا دبلوماسيا سعى من خلاله اظهار نفسه كسلطان إصلاحى في نظر الشعب وراعى للدستور ، ومستعدا في الوقت نفسه التخلي عن الدستور اذا اقتضت الضرورة . اما الجناح المعارض للدستور فلم يكن موقفه نابعا عن حرصه فقط على حقوق السلطان السيادية ، بل كان ذلك بقدر حرصهم على خشية فقدان نفوذهم نتيجة إقرار الدستور (Davison , 2005, S. 391-392). اذ كانت آرائهم تتلخص في إمكانية تحويل فرماني التنظيمات الخيرية ( ١٨٣٩ م ) والإصلاحات ( ١٨٥٦ م ) الى دستور ، وان يتم ذلك على وفق ظروف عام ١٨٧٦ م ، والتفكير جيدا قبل انشاء مجلس الامة (Yavuz ve Serdar, 1994, S. 330). واستنادا الى ذلك كتب جودت باشا وهو من ابرز الشخصيات المعارضة الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير العدل ، وعلى دراية واسعة بأحوال البلاد واحتياجاتها ، ولكن لا تربطه علاقته جيدة بمدحت باشا ، كتب مذكرة وقدمها الى السلطان رفض فيها فكرة الدستور من الأساس . اما المعارضون الاخرون فلم يكونوا بقوة جودت باشا في الفكر والقلم ، فكانوا يحرضون عامة الناس بعبارات مثل : ( القانون الأساسي من عمل الكفار ، وان وجود أعضاء مسيحيين في مجلس النواب سيؤدي الى تشريع قوانين مخالفة للشريعة وغيرها ) . وهكذا كان كلما عبر الناس عن آرائهم في الدستور تتشكل حالة تدريجية تثير القلق لدى البعض وتنبط البعض الاخر حول مسألة الدستور ، وكان اختلاف الآراء هذه بين المسؤولين ينسجم تماما مع رغبة السلطان في تأجيل اعلان الدستور بطريقة لا تخيب امال مؤيديه (İrtem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S. 8-10).

في مثل هذه الظروف بينما كانت أجواء النقاش ساخنة بين انصار الدستور ومعارضيه في استانبول ، كان هناك وقف اطلاق النار مع الصرب منذ بداية تشرين الثاني ١٨٧٦ م ، كما اشرنا ، عاد سليمان باشا وهو من دعاة الدستور والإصلاح الى استانبول بصحبة قائد الجيش عبد الكريم باشا في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٧٦ م (Yalçınkaya , 2019, S.471-472). وفي ٢٢ تشرين الثاني استقبل السلطان عبد الحميد الثاني سليمان باشا في القصر ، ولم يكن الدور الكبير الذي اداه الأخير في عملية خلع السلطان عبد العزيز غائبا عن أذهان السلطان الجديد ، فأظهر حسن نية تجاه سليمان باشا ورضاه عن قدومه مستخدما أسلوبا مناسبا وهادئا بطريقة جعلت سليمان باشا يقتنع بان السلطان يحمل أفكارا ليبرالية ومن المؤيدين للنظام الدستوري . ثم ان السلطان عينه عضوا في لجنة صياغة الدستور. ثم التقى سليمان باشا مع مدحت باشا و رديف باشا في القصر وتناقشوا في حضور السلطان ، وبعد ذلك عندما اجتمع سليمان باشا مع أصدقائه وعبر عن تصورات إيجابية تجاه السلطان ، ولكن أصدقائه لم يوافقوه على رأيه وخاصة نامق كمال الذي قال : ان السلطان ليس صادقا في تعبيراته ، فهو يخدع انصار الدستور منذ شهور ، و اراد خداعك أيضا ويتذرع بعدم وجود ضمانات على حقوق السلطنة في القانون الأساسي ، ويصر كل يوم بشكل مختلف على تصحيح وتعديل الدستور . هذه الكلمات اثارت انتباه سليمان باشا ، فقام بتصحيح تصوراته حول أفكار عبد الحميد بعد الاهتمام بالجدالات الدائرة في الصحف في تلك الأيام (İrtem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S. 9-10).

وبعد اكمال مجلس الوزراء التعديلات على مسودة الدستور شكل مدحت باشا لجنة فرعية برئاسة سليمان باشا وعضوية نامق كمال وضياء بك ، وعابدين بك ، لمناقشة التعديلات التي اقرها مجلس الوزراء ، وبعد إتمام هذه اللجنة لمهامها صادق مجلس الوزراء على مسودة الدستور في ٦ كانون الأول ١٨٧٦م ، وفي اليوم التالي تم تقديمها رسميا الى السلطان عبد الحميد ( Tevetoğlu , 1968 , S. 713 ). وكانت التوقعات ان الدستور سيدخل حيز التنفيذ خلال بضعة أيام ، ومع ذلك حدث تأخير إضافي في القصر لإجراء مناقشة أخرى حول صلاحيات السلطان التي تم تحديدها في الدستور ، فضلا عن استمرار المناقشات الخاصة بحق السلطان في نفي الأشخاص الذين يهددون امن الدولة . وعلى الرغم من ضيق الوقت لان وفود الدول الكبرى كانوا على وشك الاجتماع في مؤتمر استانبول في ١١ كانون الأول ، فقد وصل المندوب الإنكليزي اللورد سالسبوري ( Salisbury ) في الخامس من الشهر وهو متحامل جدا ضد العثمانيين ، بينما كان الممثل الروسي اغنايف قد اعد الخطط اللازمة لإعادة تنظيم البلقان ، ومع ذلك كان السلطان يؤجل الدستور لأسباب متعلقة بصلاحياته . فلم تخرج اية اخبار من القصر لمدة عشرة أيام تقريبا ( Davison , 2005 , S. 394-395 ). وفي غضون ذلك اقترح معارضو الدستور وانصار الحكم المطلق في القصر إضافة فقرة الى المادة ( ١١٣ ) من الدستور تمنح السلطان الصلاحية في نفي او طرد أي شخص يفقد الثقة به او يهدد امن الدولة ، من اجل تسيير الاستبداد تحت مظلة الدستور ، ودافع كل من الداماد ( صهر السلطان ) محمود باشا وجودت باشا بقوة عن إضافة هذه الفقرة لاعتقادهما ان قوة السلطان وشوكته لا يمكن الحفاظ عليها الا من خلال هذه المادة ( İrtem, Birinci , 2004 , S. 24 , Meşrutiyet ve ... ) ، واصبح القرار النهائي للسلطان عبد الحميد هو الحصول على صلاحية النفي ، واكد بانه لن يقبل بالدستور اذا لم يتضمن تلك الصلاحية ( Davison , 2005 , S. 395 ; Karal, 2007 , S. 8 ).

على الرغم من معارضة مدحت باشا ورفاقه على ذلك ولاسيما ضياء بك ونامق كمال اللذين اظهرا معارضة شديدة وضغطوا على مدحت باشا بالقول إن الدستور سيكون بلا معنى في هذه الصيغة ، حتى أن علاقتهم تدهورت. ومع ذلك، رد مدحت باشا، متحسراً على عدم حصوله على أي دعم من أي من مسؤولي الدولة ،

وبأن المفاوضات اتخذت شكل صراع ، وأنه ليس جاهلا بمساوئ ذلك ولكنه فضل قبولها على تأجيل اعلان الدستور وتعريضه لمزيد من التأخير واثارة خلاف كبير مع السلطان ، معتقدا ان مجلس النواب قادر على معالجة النواقص والاضافات مستقبلا ( Karal, 2007 , S. 9 ; Kurşun ve Digerleri , 2018 , S. 17 ; Korkmaz , 2016 , S. 330 ). حتى بعد تعديل الدستور على هذا النحو لم يوافق السلطان على التصديق عليه لعدة أيام . وفي الحقيقة كانت تصرفات السلطان وبعض الوزراء والمحيطين به في القصر المؤيدين للحكم المطلق تثير الاستياء والإحباط لدى انصار الدستور ، وإزاء هذه الصعوبات التي خلقها السلطان عبد الحميد والتأخير غير المبرر . توجه سليمان باشا الى القصر بمبادرة شخصية بعد التشاور مع نامق كمال بك في يوم ١٦ او ١٧ كانون الأول ١٨٧٦م وطلب مقابلة السلطان ، وتم السماح له ( Tevetoğlu , 1968 , S. 713 ) ، وفي هذا اللقاء دافع سليمان باشا عن الدستور وطالب بحماس او بلسان حار بضرورة اعلان القانون الأساسي كمادة قانونية وليس كخطاب سلطاني ، وان تأخير اعلان هذا القانون في ظل الظروف الداخلية والخارجية

سيكون ضارا جدا للدولة العثمانية وقد يؤدي الى عواقب وخيمة على السلطان نفسه ( İrttem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S. 26).

لا ريب ان السلطان عبد الحميد فهم جيدا التهديد الكامن في كلمات قائد عسكري الذي كان يعني ان بإمكانه عزله كما أطاح بعبد العزيز ، وكان ما يعزز من قلق السلطان بهذا التلميح الذي صدر من سليمان باشا ان شقيقه مراد كان لا يزال على قيد الحياة ، وبحسب اعتقاد الكثيرين لم يكن مجنوناً ، وعلاوة على ذلك كانت هناك شائعات قد انتشرت حول بعض بنود الاتفاق الذي جرى بين مدحت باشا وعبد الحميد قبل توليه العرش ما يؤكد ان سلطنة الأخير غير مضمونة ، مع احتمال ان يتم اللجوء الى تدبير مؤامرة انقلاب جديدة للإطاحة به . لذا كانت صحة مراد وتلك الشائعات تمثلان كالسيف المسلط على رقبة عبد الحميد ، ونتيجة لهذا الضغط الذي مارسه سليمان باشا اضطر عبد الحميد على الموافقة على اعلان الدستور ( Berkes , 2012 , S.330 ) قائلا : انا لست ضد نشر القانون الأساسي ، لكن الصدر الأعظم ذكر ان القانون الذي صاغه مدحت باشا غير كاف للتوفيق بين حقوق السلطنة وحقوق الرعية ، وانه من الأنسب نشر لائحة على شاكلة لائحة التنظيمات . ولكن بما انكم تصرون تعاونوا مع مستشاري سعيد باشا الإنكليزي ورئيس الكتاب سعيد باشا الصغير واعدوا مشروع قانون موحد لأراه ، انا أيضا من انصار القانون الأساسي ( İrttem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S. 27 ) .

في تلك الليلة قام سليمان باشا بالتعاون مع مسؤولي القصر المشار اليهما بصياغة لائحة تضمنت التوصية بإعلان القانون الأساسي مع تعديلاته الأخيرة وقدموها الى السلطان ، فلم يعد هناك مجال للمناورة او التردد او الاهمال امام عبد الحميد . عندئذ تم ابلاغ الصدر الأعظم بموافقة السلطان على اعلان القانون الأساسي . وفي هذا السياق قال سعيد باشا الصغير خرج سليمان باشا في تلك الليلة من حضرة السلطان وهو في حالة غضب شديد قائلا : لقد اقنعت السلطان بإعلان الدستور ( İrttem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S. 27 ) .

على الرغم من ان تاريخ سريان الدستور في استانبول في ١٨ كانون الأول لم يكن معروفا بعد ، الا ان خبر موافقة السلطان على اعلان الدستور قد تم نشره في الصحف ، وعلى اثر استقالة محمد رشدي باشا واقتراب انعقاد المؤتمر الدولي في استانبول ، وموافقة السلطان على الدستور عين الأخير مدحت باشا في منصب الصدر الأعظم لكونه رمز الإصلاح ، وان يستفيد من شهرته الدولية كسلاح في المؤتمر المذكور ( Davison , 2005 , S. 397 ). وكان عبد الحميد حذراً بلا شك من مدحت باشا ، لكن في ظل تلك الظروف لم يستطع تجاهله لشهرته الواسعة بين الناس . وتم ترجيح فكرة تعيينه في الصدارة أولاً ، ثم جعله يتهاوى من الذروة فيما بعد (xiv) . على الرغم من موافقته على اعلان الدستور ، الا ان القلق لم يفارق السلطان ، وبينما كان مدحت باشا قد كثف جهوده بعد توليه الصدارة لإعلان الدستور لجعل مؤتمر استانبول بلا معنى ، واسكات المندوب الروسي اغتاتيف الذي كان يطالب الدولة العثمانية بالحكم الذاتي او الانفصال لولايات البلقان وهو ليس لديه دستور ولا برلمان في دولته . وإزاء هذا المأزق قرر السلطان ان تكون هناك جلسة أخيرة حول الدستور ، فانعقد اجتماع عام ضم الوزراء والعلماء ورجال الدولة ، جرت مناقشات وجدالات جديدة ، واستمر وزير العدل جودت باشا في معارضته لمدحت باشا مستندا الى دعم الداماد محمود باشا وقال : ما دام هناك سلطان حكيم على عرش الخلافة فلا حاجة لإعلان القانون الأساسي ( Berkes , 2012 , S.332 ) . فرد مدحت باشا قائلا : ان عزل السلطان عبد العزيز كان لتحقيق هدف مقدس وهو اعلان الدستور لكي يمنع الحكم المطلق ، واذا كان الوزراء الآخرون يشككون في ضرورة اعلان القانون الأساسي ويدعمون اراء محمود وجودت باشا فسأقدم

استقالتي من الصدارة فوراً . بهذه الخطوة والرد الحاسم لم يجرء احد على تحمل النتائج السياسية للاستقالة ، فتخلوا عن المعارضة وتمت الموافقة على مشروع القانون الأساسي مع التعديلات بما فيها المادة ( ١١٣ ) ( İrtem, Birinci Meşrutiyet ve ... , 2004 , S. 28-29) .

وهكذا تم الإعلان عن دخول الدستور رسمياً حيز التنفيذ في يوم السبت ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م (xv) في حفل عام أقيم في الساحة المفتوحة امام الباب العالي . ومثل اعلان الدستور خطوة ثورية تجاوزت الإصلاحات التي بدأها السلطان عبد المجيد الأول ، كان الهدف منه ضمان الحرية والعدالة والمساواة لجميع رعايا الدولة العثمانية، وحماية إدارة الدولة من الاستبداد ( Davison , 2005, S. 398) . ومع اعلان الدستور رسمياً اطلقت المدفعية اطلاقاتها ، وتزامن ذلك مع انعقاد المؤتمر الدولي في استانبول بكامل أعضائه ، وعند سماع صوت الاطلاقات في قاعة اجتماع المندوبين نهض وزير الخارجية العثماني صفوت باشا وهو اول مندوب عثماني في المؤتمر ليشرح معنى اطلاق المدافع ، وتحدث بأسلوب مؤثر عن الإصلاحات الجديدة قائلاً : ان الدولة العثمانية أصبحت دولة قانون ، وان حقوق المواطنين المسيحيين أصبحت مساوية لحقوق المواطنين المسلمين ، وبذلك تحققت الامتيازات التي تطالب بها الدول تلقائياً

(الخالدي ، ٢٠١٢ ، ص ٣٠ ; Danışman, C. 13 ,1966 , S.45) . ومع ذلك لم تتمكن هذه الخطوة المهمة من إيقاف الدول الكبرى عن مواصلة المفاوضات والتخلي عن المقترحات الإصلاحية المتعلقة بمناطق البلقان التي عملت عليها في تسع اجتماعات تحضيرية دون مشاركة المندوب العثماني وكانت على وشك تقديمها اليهم . وبذلك تكمن الأهمية الدبلوماسية لدخول الدستور حيز التنفيذ انه قدم للمندوبين العثمانيين مبرراً مقنعاً لرفض المقترحات التي طرحتها الدول الأوروبية ( Davison , 2005, S. 399) .

### الخاتمة والاستنتاجات:

انجبت الدولة العثمانية خلال تاريخها الطويل الكثير من الشخصيات ورجال الدولة البارزين اوصلتهم الى مسرح التاريخ ، ومن خلال دراسة جانب من سيرة وشخصية سليمان حُسنو باشا ودوره في الاحداث الممهدة لإعلان الدستور العثماني في ١٨٧٦م ، يمكن استنتاج ما يلي :

**أولاً -** يعد سليمان حُسنو باشا احد الشخصيات البارزة في الدولة العثمانية في عصر التنظيمات ، برز أولاً في مجال مهنته الاصلية كقائد عسكري حقق نجاحاً متميزاً في المهام التي أوكلت اليه ، وأثبتت ترقياته السريعة كفايته واخلاصه ، وبلغ أعلى رتبة عسكرية في عمر (٣٨) سنة ، الامر الذي لا يتيسر الا لعدد قليل من الجنود او القادة العسكريين .

**ثانياً-** لم يقتصر تميز سليمان باشا في المجال العسكري فقط بل شمل أيضاً مجال الفكر والدين والتعليم والتاريخ والادب ، وكتب مؤلفات عديدة في هذه المجالات .

**ثالثاً-** ان العامل المهم الذي جعل سليمان باشا اكثر تميزاً في جميع اعماله وخدماته للدولة كان وعيه الوطني والولاء له والنزاهة والصدق والشعور بالمسؤولية تجاه الامة ، وانطلاقاً من هذه المبادئ تطورت تحت اشرافه المدارس العسكرية ، وأثبتت الإصلاحات التي ادخلها في سلك التعليم العسكري والمدني واستحداث دار اعداد

المعلمين عن رغبته الجادة في نشر التعليم بين الناس على وفق أصول سليمة وحديثة اعتقادا منه ان مستقبل الامة الإسلامية يعتمد على اكتساب أبنائها لنافية العلم والمعرفة . كما خدم الفكر القومي التركي من خلال مؤلفه الشهير (تاريخ العالم) حتى عد من رواد الفكر التركي العلمي. ومع تفاقم الازمات الداخلية والخارجية صار سليمان باشا اكثر اهتماما بالسياسة على امل اصلاح اوضاع الدولة المتجهة نحو الانهيار .

**رابعاً-** ان عدم الاستقرار السياسي الذي رسم ملامح الوضع الداخلي في المرحلة الثانية من عهد السلطان عبد العزيز بوصول محمود نديم باشا الى منصب الصدارة في أيلول ١٨٧١م وانتهجه سياسات فاشلة في إدارة الدولة وتفاقم ازماتها خلال ولايته الأولى والثانية ألحقت اضرارا جسيمة بالدولة وحركت المعارضة السياسية الداخلية المطالبة بإدارة دستورية ، كما اذكت الخلافات والعداوة الشخصية بين المسؤولين الكبار واشتد التنافس السياسي القبيح بينهم . فتشكل تحالف معارض للحكومة والسلطان يعمل في الخفاء بدوافع مختلفة اتفقت كلمتهم حوله مسألة خلع السلطان عبدالعزيز .

**خامساً -** ثبت من خلال الدراسة ان الشخصيات البارزة في تحالف المعارضة تبنا خطة الانقلاب كوسيلة لعزل السلطان ، وان السعي باتجاه ضرورة احدث تغيير في الشكل الإداري للحكم كان وليد أيديولوجيات انقاذ الدولة تبلورت أولا بدوافع إصلاحية في أفكار العثمانيين الجدد منذ امد بعيد ، غير ان المركز القوي للسلطان وانصار الحكم المطلق والنهج الاستبدادي كان يشكل عقبة أساسية لتحقيق أي اصلاح اداري ، عندئذ تم التحول الى ضرورة ان يطال التغيير السلطان بفكرة الانقلاب العسكري التي تولدت أولا عند قائد الجيش حسين عوني باشا ثم وافقه بقية أعضاء المعارضة ، ولكن بدوافع مختلفة جمعت انصار الإصلاح والدستور وأصحاب النزعات الانتقامية والطموحات السياسية والشخصية التي تبلورت في المرحلة الثانية من حكم السلطان عبد العزيز والمرتبطة بسياسات محمود نديم باشا ، لتدفع عجلة التغيير نحو الامام الذي اصبح مطلب جميع اتجاهات المعارضة تحت واجهة انقاذ الدولة ، ثم تبلور اتجاه جامع بين الدوافع الإصلاحية والوطنية الخاصة تجسد في موقف شخص واحد باجماع المصادر العلمية ليحسم الأمور ويضع للانقلاب خطة دقيقة ويتولى تنفيذها ميدانيا بنجاح دون حوادث واعمال قتالية و اوراقه دماء ذلك سليمان حُسنو باشا .

**سادساً-** حقق انصار الإصلاح والدستور خطوة مهمة بصعود مرشحهم مراد الخامس الى العرش في ٣٠ أيار ١٨٧٦م ، ولكن فرحتهم لم تكتمل اذ سرعان ما واجهوا عقبتين أساسيتين في طريق اعلان الدستور . الأولى : الانقسام الذي حصل بين قادة الانقلاب واصطفاف الصدر الاعظم وقائد الجيش ضد النظام الدستوري الذي تمسك به مدحت باشا وسليمان باشا . ومع ذلك كان وجود السلطان مراد المؤيد للنظام الدستوري ، ووجود قائد ثوري وطني بدأ يلعب اسمه بمواقفه الجريئة في انتقاد النهج الاستبدادي وسوء الإدارة حتى لمسؤولين اكبر منه وبقائه ثابتا في موقفه خلال مناقشات قضية الدستور ، كانا كفيلا بتجاوز العقبة الأولى. ولكن اذا كان القدر أزال حسين عوني باشا باغتياله في يوم ١٦ حزيران ١٨٧٦م من قبل احد الضباط انتقاما ، فانتعشت آمال انصار الدستور بزوال العقبة الأولى دون خوض صراع مرير ، ولكن كان للقدر كلمة أخرى أحبطت آمال الدستوريين بشدة ، ولم يكن بمقدورهم إيجاد حل للمعضلة التي اوقعتهم فيها ظروف يوم الانقلاب واجواء الخوف والقلق التي عاشها السلطان مراد فانعكست على حالته الصحية فظهرت عليه اعراض المرض النفسي الذي لم يستجيب للعلاج في تلك المرحلة الحرجة ، ولما انقطعت الآمال في شفائه القريب ، ونظرا للظروف والأزمات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة وحاجتها لسلطان سليم العقل كان البديل عنه أخيه ولي العهد الأمير عبد الحميد الذي ادعى كونه من انصار الدستور وضلل أنصاره ووعدهم بإعلان الدستور ، وبمجرد جلوسه على العرش

في يوم ٣١ اب ١٨٧٦م واتمام مراسيم البيعة انقلب عليهم لعدم ايمانه بالنظام الدستوري ونجح بأسلوب المناورة والالتفاف في تأجيل اعلان الدستور لمدة أربعة أشهر تقريبا ، ولما اصبح سبب التأخير غير المبرر مفهوما لدى انصار الدستور، بادر سليمان باشا ليكمل دوره الوطني الإصلاحى الذي شارك من اجله او بدأه في الحركة الانقلابية التي فتحت الطريق لإعلان الدستور ، ولكن الانتكاسة كانت في مرض السلطان مراد واختلاق السلطان الجديد الحجج والمبررات المختلفة لإعاقة اعلان الدستور. فلم يتحمل سليمان باشا موقف القصر فطلب مقابلة السلطان في ليلة ١٧ كانون الأول ١٨٧٦م ووجه اليه تحذيرا مبطنا ولكنه كان مفهوما بأنه سيلقى مصير عمه اذا ما واصل تأجيل اعلان الدستور. وإزاء الضغط الذي واجهه السلطان من سليمان باشا المعروف بجديته وافق عبد الحميد على اعلان الدستور ملقيا اللوم على الصدر الأعظم ، ثم جاءت خطوة مدحت باشا في آخر اجتماع لمناقشة قضية الدستور عندما هدد بالاستقالة امام المعترضين في مجلس الوزراء فلم يجرء احد على تحمل النتائج السياسية للاستقالة مع وجود قائد عسكري سبق مدحت باشا بالتهديد . وهكذا اتخذ الدستور طريقه الى الإعلان في يوم ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م من خلال الدور المحوري والاساسي الذي اداه سليمان باشا في ظروف حرجة .

#### قائمة المصادر والمراجع:

- ١- احمد صائب .(١٩٠٨). تاريخ سلطان مراد خامس ، ايكنجي طبعي ، مصر .
- ٢- احمد صائب .(١٣٢٦هـ). وقعه سلطان عبد العزيز ، ايكنجي طبعي ، هندية مطبعة سي ، مصر.
- ٣- احمد مدحت . (٥١٢٩٤). أس انقلاب ، قسم اول ( قريم محاربه سندن جلوس همايونه قدر ) ، تقويم خانه مطبعة سي ، استانبول .
- ٤- اشرف . (١٣٢٦هـ) . سلطان عبد الحميدن أوائل سلطنتي ، روسجق .
- ٥- اورخان محمد علي . (٢٠٠٨) . السلطان عبد الحميد حياته واحداث عهده ، ط ٤ ، استانبول.(النسخة الالكترونية)
- ٦- روجي الخالدي . (٢٠١٢) . الانقلاب العثماني وتركيما الفتاة ، مؤسسة هندايو للتعليم والثقافة ، القاهرة.
- ٧- سليمان باشا . (١٣٢٦هـ) . حس انقلاب ياخود سلطان عبد العزيزيك خلعي ايله سلطان مراد خامسك جلوسي، طنين مطبعة سي ، استانبول.
- ٨- عبد الرحمن شرف . (٥١٣٣٩). تاريخ مصاحبه لري ، مطبعة عامره ، إستانبول -
- ٩- محمد ممدوح . (٥١٣٢٨) . مرآت شئونت ، اهنك مطبعة سي ، أزمير .
- ١٠- محمود جلال الدين باشا . (٥١٣٢٦) . مرآت حقيقت ، جلد اول ، در سعادت .

- 11- Ahmed Bedevi Kuran. (2012 ).Osmanlı İmparatorluğunda İnkılap Hareketleri ve Milli Mucadel ,Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, İstanbul .
- 12- Ahmed Cevdet Paşa . ( 1980 ). Maaruzat , Hazırlayan : Yusuf Halaçoğlu, İstanbul .
- 13- Ali İhsan Gencer .( 1998 ) . Huseyin Avni Paşa (1820-1876) , İslâm Ansiklopedisi , Cilt : 18 , Ankara .
- 14- Azmi Özcan . (2024 ) . Namik Kamal, Türk Maarif Ansiklopedisi, Cild:5,Baskı : 1.
- 15- Can Alp güvenç .( 2011). Sultan Abdulaziz Han ve Darbeci Paşalar , İzmir .
- 16- Enver Ziya Karal.( 2003). Osmanlı Tarihi, Cilt : 7 , Baskı : 6 , Ankara .
- 17- Enver Ziya Karal.( 2007). Osmanlı Tarihi, Cilt : 8 , Baskı : 6 , Ankara .
- 18- İbnülemin Mahmut Kemal İnal .(1983). Son Sadrazamlar , Cilt : 2 , Baskı : 3 , İstanbul .
- 19- İsmail Hakkı Uzunçarşılı.(1967 ) . Midhat Paşa ve Yıldız Mahkemesi , Ankara.
- 20- İsmail Hami Danişmend .(1972). İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi , Cilt : 4 , İstanbul .
- 21- Kamel Beydilli.( 2013). Yeni Osmanlılar Cemiyti, İslam Ansiklopedisi , Cilt : 43, Ankara .
- 22- Kemal Beydilli.( 2010). Süleyman Hüsnü Paşa , İslam Ansiklopedisi , Cilt : 38, Ankara .
- 23- Mehmet İpşirli.(1998). Hayrullah Efendi, İmam-ı Sultanı, İslam Ansiklopedisi, Cilt : 17 , İstanbul.
- 24- Metin Kunt ve Diğerleri , Türkiye Tarihi, Osmanlı Devleti 1600-1908 , Cilt : 3 , Cem Yayınevi .
- 25- Midhat Sertoglu.(1972). Mufassal Osmanlı Tarihi , Cilt : 6 , İstanbul .
- 26- Niyazi Berkes.(2012). Türkiye’de Çağdaşlaşma , Baskı : 18 , İstanbul .
- 27- Osman Ergin(1977). Türkiye Maarif Tarihi , Cilt : 1-2 , İstanbul .

- 28- Roderic H . Davison .(2005). Osmanlı İmparatorlugunda Reform 1856-1876 , Çeviren : Osman, Akınhay , Basım : 2 , İstanbul .
- 29- SakıbYıldız .(1989). Akkirmanı, İslam Ansiklopedisi, Cilt.2, İstanbul .
- 30- Süleyman Kani İrtem(2004). Sultan Abdülaziz ve Bir Seraskerin İhtilali, İstanbul .
- 31- Süleyman Kani İrtem.(2004). Birinci Meşrutiyet ve Sultan Abdülhamid , İstanbul .
- 32- Yılmaz Öztuna .(1983). Başlangıcından Zamanımıza Kadar Büyük Tükiye Tarihi . Cilt : 7,İstanbul .
- 33- Yılmaz Öztuna .(2012). Bir Darbenin Anatomisi , Baskı : 10 , İstanbul.
- 34- Zekeriyya Kurşun ve Diğerleri (2018). Osmanlı Tarihi (1876-1918), Anadolu Üniversitesi.  
Eskişehir .
- 35- Ziya Nur Aksun(1994). Osmanlı Tarihi , Cilt : 4 , İstanbul .
- 36- Zuhuri Danışman.(1966). Osmanlı İmparatorlugu Tarihi , Cilt: 12 , İstanbul ,
- 37- Zuhuri Danışman.(1966) Osmanlı İmparatorlugu Tarihi , Cilt: 13 , İstanbul .

- الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. Adem Korkmaz.(2016). Midhat Paşa'nın Hayatı, İdari ve Siyasi Faaliyetleri , Yayınlanmamış Doktora Tezi , İstanbul Üniversitesi , Sosyal Bilimler Enstitüsü.
2. İbrahim Satı.(2020). Sultan V. Murad'ın Hayatı ve Kısa Saltanatı (1840-1904), Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi, Karamanoglu Mehmetbey Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü , Karaman .
3. Mustafa Ali Uysal.(2014). Hüseyin Avni Paşa (1820-1876) , Yayınlanmamış Doktora Tezi, Süleyman Demirel Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Isparta .

4. Naime Yıldırım.(2019).Süleyman Hüsnü Paşa'nın Hayatı, Eserleri ve Umdu'tl Hakayık Adlı Eseri'nin 2.Cildinin Deđerlendirmesi ve Transkripsiyonu, Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi, Dicle Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Diyarbakır.
5. Sakın öner.(2003). Tanzimat Döneminde Dil ve Edebiyatta Milliyetçilik, Yayınlanmamış Doktora Tezi , İstanbul Üniversitesi , Sosyal Bilimler Enstitüsü .

- البحوث العلمية:

- 1- Abdulnasır Yiner.(2017). Sultan Abdülaziz'e Darbe ve Meçhul ölüm , Turkish Studies,International Periodical for the Languages, Literature and History of Turkish or Turkic,Volume 12/16 , Ankara .
- 2- Aydın Efe.(2004). Süleyman Hüsnü Paşa'nın Tarih Anlayışı , Kazı Karabekir Eğitim Fakültesi Dergisi , Sayı : 9 .
- 3- Aynur Çömlekçi , V. Murad'ın Tahta Çıkışının ve Saltanatının Yabancı Basına Yansımaları, Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, Cilt: 12, Sayı: 63 , 2019 .
- 4- Bekır Sıtkı Baykal. (1942). 93 Meşrutiyeti , Belleten , Cilt : 6 , Sayı : 21-22.
- 5- Çađrı Alagöz .(2012) .Sultan Abdülaziz'in Kanlı Gömleđi, 1876 Darbesi Üzerine Bir Çalışma ,Ulusal Genç Sosyal Bilimciler Kongresi, Zonguldak, Turkey, 6 - 08 September .
- 6- Cem Atılđan, Süleyman Paşanın Hayatı , [https://www.academia.edu/3469607+2/SÜLEYMAN\\_PAŞA\\_NIN\\_HAYATI](https://www.academia.edu/3469607+2/SÜLEYMAN_PAŞA_NIN_HAYATI) .
- 7- Eren Cenar.(2023). Osmanlı-Türk Anayasacılıđının ilk Anayasası: 1876 Tarihli Kanun-i Esasi, Adalat Dargisi , Sayı : 71 .
- 8- Erkan Göksu . Süleyman Hüsnü Paşa , [http://devlet.com.tr/makaleler/y652-SULEYMAN\\_HUSNU\\_PASA.html](http://devlet.com.tr/makaleler/y652-SULEYMAN_HUSNU_PASA.html) .
- 9- Fethi Tevetođlu.( 1968). Büyük Türkçü Süleyman Paşa, Türk Kültürü Dergisi , Sayı : 70 .
- 10- İsmail Hakkı Uzunçarşılı.(1948). Şıpka Kumandanı Süleyman Hüsnü Paşanın Menfa Hayatına Dair Bazı Vesıkalar, Belleten Dergisi , Cilt : 12 , Sayı: 45 .

- 11- İbrahim Satı.( 2022). Erkân-ı Erbaa 30 Mayıs 1876 Bürokratik Darbesi'nin Organizatörleri , Karamanoğlu Mehmetbey Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi Cilt: 5, Sayı : 1.
- 12- İsmail Hakkı Uzunçarşılı .(1943). Sultan Abdolazız Vak'asına Dair Vak'anovıs Lotfı Efendının Bir Risalesi, Belleten , Cilt: 7 Sayı: 28 .
- 13- İsmail Hakkı Uzunçarşılı .(1946) .Beşinci Sultan Muradin Tedavisine ve Ölümüne Ait Rapor ve Mektuplar 1876-1905 , Belleten , Cilt : 10 , Sayı : 38.
- 14- Mehmet Alaaddin Yalçınkaya.( 2019). Rumeli Garp Orduları Başkumandanı Süleyman Hüsnü Paşa'nın 93 Harbi Maglubiyetine Dair Görüşleri, 1877-1878 Osmanlı-Rus Savaşı (93 Harbi) -Vatan Neresi?- Uluslararası Sempozyumu , 1-2 Kasım 2018 , Bildirileri İstanbul .
- 15- Selda Güner Özden .( 2020). 1 . Meşrutiyete Giden yol : 1876 Seneine Yeniden Bakmak , Tarihin Peşinde , Uluslararası Tarih ve Sosyal Araştırmalar Dergisi , Sayı : 23 .
- 16- Soyalp Tamcelik.(2000). Osmanlı Devleti'nde Anayasalı Yönetim Faaliyetleri ve Mithat Paşa'nın Anayasa Taslağı , Erdem Dergisi , Cilt : 12 , Sayı: 36 ,Ankara .
- 17- Yavuz Özgüldür ve Serdar Özgüldür .(1994). 1876 Anayasası'nın Hazırlanmasında Mithat Paşa'nın Rolü ve Fonksiyonu, Ankara Üniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi, sayı : 5 .

#### هوامش البحث:

<sup>i</sup> هكذا ورد في المصدر . ينظر : محمد طاهر بروسه لي ، عثمانلي مؤلفري ، جلد ٢ ، قسم ٢ ، علي شكري مطبعه سي ، استانبول ، ١٣٣٨ هـ ، ص ٢٤٩-٢٥٠ ؛ ولكن تم استخدام اللفظ التركي للاسم ( حُسنو ) والمعتمد في عناوين البحوث والدراسات الأكاديمية التركية المتعلقة بسيرة سليمان باشا .

<sup>ii</sup> نامق كمال ( ١٨٤٠-١٨٨٨م ) كاتب وصحفي وشاعر ورجل دولة ، ومن رواد الحركة القومية التركية وابرز مثقفي عصر الإصلاح التنظيمي ، له مكانة فريدة في الحياة الفكرية والأدبية التركية ، اشتهر بشاعر الوطن والحرية ، اكد في اعماله المتنوعة على حب الدين والوطن والحرية ورفض الظلم ومحاربة الفساد والقضايا الاجتماعية . للتفصيل ينظر :

Özcan , 2024 , S.140-142.

<sup>iii</sup> محمد بن مصطفى الاكرماني ( ت ١٧٦٠م ) من علماء الدولة العثمانية البارزين في القرن الثامن عشر، تولى منصب قاضي ازمير في ١٧٥٣م ، ثم قاضي مصر في ١٧٥٨م ، ثم عين قاضيا لمكة المكرمة في ١٧٥٩م وتوفي فيها ، له مؤلفات عديدة في علم الكلام والفلسفة والحديث والفقه والتفسير وغيرها . للتفصيل ينظر :

Yildiz ,1989 , S.270.

<sup>iv</sup> تأسست هذه الجمعية من قبل مجموعة من المثقفين العثمانيين أمثال : صغير احمد بيزاده ، منابيرزاده نوري بك ، نامق كمال ، علي سعوي ، قيازاده رشاد بك وغيرهم . عقدوا اجتماعا سريريا في غابات بلغراد في استانبول في صيف ١٨٦٥م ، وفي رواية أخرى تأسست الجمعية في أوروبا سنة ١٨٦٧م ، تركزت أهدافها على المطالبة بالحرية والدستور ، واعتماد نظام برلماني كضرورة لإنقاذ الدولة ، تجمع أعضاء الجمعية

حول مدحت باشا الذي عدوه قائدا فكريا لهم بعد توليه الصدارة الأولى في ١٨٧٢م ، وادوا دورا تاريخيا في الاحداث السياسية التي تطورت مع عزل السلطان عبدالعزيز وتولي مراد الخامس العرش في ٣٠ ايار ١٨٧٦م ، وفي مرحلة اعداد الدستور . للتفصيل ينظر :

Beydilli, 2013, S. 430-433.

٧ دار الشفقة : تعود جذور هذا المشروع الخيري الى سنة ١٨٦٥م عندما بادر بعض المفكرين المسلمين الى تأسيس جمعية التدريس الإسلامي بهدف تعليم عمال السوق الكبير مجانا القليل من القراءة والكتابة والحساب و غرس بعض المبادئ الأخلاقية والاجتماعية فيهم ، وذلك باستغلال أوقات فراغهم قبل فتح السوق ابوابه صباحا ، وبعد نجاح هذه الفكرة تم تخصيص مدرستين لهذا الغرض ، ونظرا للاقبال الواسع من قبل أصناف مختلفة قررت الجمعية انشاء مبنى أوسع واكثر متانة ، وهكذا تأسست دار الشفقة وتمت المباشرة في بناء مرافقها كمدرسة تعليمية مجانية في سنة ١٨٧٢م ، واكتمل بنائها في ١٨٧٦م بتمويل من السلطان و الحكومة العثمانية وتبرعات شعبية ورسمية أخرى ، وخصصت لاستقبال أطفال فقراء المسلمين وابتامهم فقط لغرض تعليمهم العقائد الدينية والقراءة والكتابة ، فضلا عن مواد مثل التاريخ والجغرافية والهندسة والحساب . للتفصيل ينظر :

Ergin, 1977, S. 487-489.

vi لقد تمت الإشارة الى بعض مؤلفات سليمان باشا في سياق متن البحث وهنا سائير اليها جميعا مع ذكر سنة النشر : رسالة الإرادة الجزئية ١٨٦٨ م ، مختصر العقائد الدينية ، علم الحال الصغير ١٨٧١م ، علم الحال الكبير ١٨٧٣م ، علم الصرف التركي ، ١٨٧٤ ، تاريخ العالم ١٨٧٤ ، عمدة الحقائق ، حسن انقلاب ( العلمان الاخيران تم نشرهما بعد وفاته) . وهناك اعمال غير مطبوعة لسليمان باشا منها: التاريخ العام (العصور الوسطى) ، التاريخ العسكري للدولة العلية العثمانية ، جغرافيا قارات العالم الخمس ، لائحة تملك الأراضي و لائحة الخطة العراقية . ينظر :

vii ارادت فتاة بلغارية من بلدة افراثيساري التابعة لولاية سالونيك اعتناق الإسلام لتتزوج من رجل اسمه محمد امين افندي كان يعمل جابي ضرائب هناك ، ونظرا لان المنطقة كانت مضطربة ، فقد جاءت الى سالونيك مرتدية الحجاب ، وعند وصولها الى محطة سالونيك تم اختطافها من قبل ( ١٥٠ ) بلغاريا ارسلهم القنصل الأمريكي ، وعندما علم المسلمون بحالة الفتاة المسجونة في القنصلية الامريكية غضبوا وتجمعوا في المسجد القريب من مقر الوالي ، واصروا على اطلاق سراحها ، وفي هذه الاثناء ذهب القنصلان الفرنسي والالمانى الى المسجد لمناقشة الامر مع الوالي بزعم التوسط ، وعلى الرغم من محاولة قائد الشرطة التوضيح لهما بان دخولهما الى المسجد غير لائق ، الا ان اسلوبهما المتعالي في الرد اثار استياء شديدا بين الناس ، وادى في النهاية الى مهاجمتهما من قبل العديد من الأشخاص وقتلها . للتفصيل ينظر :

Aksun, 1994, S. 110 .

viii حسين عوني باشا ( ١٨٢٠-١٨٧٦م ) ولد في احدى قرى ولاية اسبارطة ، ينحدر من عائلة فقيرة ، التحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها في ١٨٤٢م ثم اكمل دورة اركان حرب حاصلا على شهادة قائد نقيب في ١٨٤٩م ، ترقى بسرعة في مسيرته العسكرية ، وخلال تنظيم الجيش في ١٨٥٢م رقي الى رتبة راند وعين مدرسا للعلوم العسكرية في المدرسة الحربية ، وعند اندلاع حرب القرم اكسبته إنجازاته سمعة طيبة واصبح عقيدا ، ثم عين رئيسا للاركان العامة في ١٨٥٤م ثم وزيرا للمدرسة الحربية في ١٨٥٧م ، وعلى اثر نجاحه في قمع التمرد في كريت عين قائدا للجيش في شباط ١٨٦٩م ، وعلى اثر تولي محمود نديم باشا الصدارة العظمى قام بعزله ونفيه الى اسبارطة ، وبعد احد عشر شهرا عفا عنه السلطان ، وعين حاكما على ولاية ايدن ، ثم وزيرا للبحرية ، ثم اعيد تعيينه قائدا للجيش في شباط ١٨٧٣م ثم صدر اعظم في شباط ١٨٧٤م مع احتفاظه بقيادة الجيش ، وهنا تحرك لابعاد منافسيه عن العاصمة والسيطرة الكاملة على الإدارة الا ان منافسيه وصلوا العمل ضده فتم عزله في نيسان ١٨٧٥م بحجة فشله في تحسين الوضع المالي ، ثم اعيد تعيينه قائدا للجيش للمرة الثالثة في اب ١٨٧٥م وتزامن ذلك مع وصول محمود نديم باشا الى الصدارة ثانية فقام بعزله مجددا وارسل حاكما الى بورصة . للتفصيل ينظر :

Gencer, 1998, S.526-527 .

ix عن الموقف الوطني لسليمان باشا ينظر هذه المصادر على سبيل المثال لا الحصر :

Danışmend, 1972, S. 258 ; Danışman, 1966, C. 12, S.231-232 ; Öztuna, 1983, S. 102 ; Davison, 2005, S.347-348 ; Tevetoğlu, 1968, S. 705 .

x كما ينظر على سبيل المثال لا الحصر :

Uzunçarşılı, 1948, S. 210-211 ; Danışman, 1966, C. 12, S.231-232 ; Öztuna, 1983, S. 102 ; Tevetoğlu, 1968, S. 705 .

xi كان مراد مدمنا على تعاطي الخمر منذ شبابه وخلال مدة ولاية العهد ، وقد اضر هذا الإدمان باعصابه ومزاجه ، فضلا عن ذلك فان رغبة السلطان عبد العزيز في جعل ابنه حاكما من بعده كانت تشغل بال ولي العهد مراد ، كما ان قيام عيد العزيز بمنعه من الخروج الى أي مكان في اعقاب انتفاضة طلبية المدارس الدينية في اوائل ايار ١٨٧٦م قد اثار في نفسه الأوهام حول احتمال تعرضه الى اغتيال . وبينما كان ولي العهد يعيش ضمن هذه الأجواء تم اخباره بيوم الانقلاب لخلع عبد العزيز وتنصيبه سلطانا من قبل لجنة الانقلاب ، ولكن تغيير توقيت الانقلاب وتقديمه ليوم واحد بسبب الشكوك التي طرأت دون اخبار ولي العهد أدى الى اهتزاز اعصابه التي كانت مضطربة بالفعل لدرجة لوحظ عليه الاضطراب بشكل غير طبيعي في يوم البيعة . ينظر :

Uzunçarşılı, 1946, S. 318 .

xii عن تفاصيل الحادثة واختلاف الروايات حولها ينظر : احمد مدحت ، ١٢٩٤ ، ص ٢٢١-٢٢٥ .

xiii تم اغتيال حسين عوني باشا من قبل الضابط الشاب حسن جركس بك شقيق الزوجة الرابعة للسلطان عبد العزيز ( نشر ك خانم : Neş'erek Hanım ) ، كان يعمل مساعدا للامير يوسف عز الدين ، وفي يوم عزل السلطان كانت نشر ك خانم مريضة جدا وتعرضت الى ظروف قاسية ، وتحت تأثير تلك الظروف توفيت بعد اسبوع من وفاة زوجها عبد العزيز عن عمر ( ٢٨ ) عاما . وفي هذه الاثناء صدر امر نقل حسن جركس

الى بغداد لابعاده عن استانبول ، ولكن الأخير تأخر في تنفيذ الامر بحجة حزنه لوفاة اخته ، فتم اعتقاله ، وبعد ان تعهد بتنفيذ امر النقل تم اطلاق سراحه ، ولكن حسن بك بمجرد اطلاق سراحه أعد نفسه لتنفيذ خطته بالانتقام من قادة الانقلاب وخاصة حسين عوني باشا ، فجهز نفسه بالأسلحة الضرورية ، وبعد ان تحرى عن مكان تواجد حسين باشا ، اتجه نحو قصر مدحت باشا الذي كان يستضيف اجتماع الحكومة ، فتمكن من اقتحام قاعة الاجتماع ووجه نيران مسدسه صوب حسين عوني باشا أولاً فأرداه صريعاً ، كما قتل في الهجوم وزير الخارجية رشيد باشا وأصيب آخرون ونجا الباقون بعد ان لاذوا بالفرار والاختفاء . للتفاصيل ينظر :

Uysal , 2014 , S. 207-214 .

<sup>xiv</sup>محمود جلال الدين باشا ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ ؛ والجديرة بالإشارة هنا ان السلطان عبد الحميد الثاني انتهج سياسة اقضاء وتصفية أولئك الذين ساهموا في الحركة الانقلابية التي أطاحت بعمه عبد العزيز ، ولكن بأسلوب هادئ وماكر ليس انتقاماً لعمه بل لضمان سلامة عرشه من أي تهديد داخلي وخاصة من انصار الإصلاح والدستور ، وفي هذا السياق قام بعزل مدحت باشا في ٥ شباط ١٨٧٧م ثم نفاه الى اوروبا أولاً ثم استدرجه فيما بعد واعتقله في أيار ١٨٨١م بتهمة التواطؤ في مقتل عمه عبد العزيز وقدمه الى المحاكمة وانتهى امره الى السجن في الطائف ووفاته في ظروف غامضة في ايار ١٨٨٤م . ينظر : Korkmaz, 2016 , S. 482-533 ; اما سليمان باشا فقد رفاه أولاً الى رتبة مشير ، ثم عينه قائدا للقوات العثمانية في البوسنة والهرسك في ٢٧ كانون الأول ١٨٧٦م وابلى بلاء حسناً في هذه الجبهة ، وعند اندلاع الحرب الروسية العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧م وتحقق روسيا لانتصارات سريعة في البلقان قرر السلطان نقل سليمان باشا الى الجبهة الروسية في تموز ١٨٧٧م لإيقاف التقدم الروسي ، على الرغم من النجاحات التي حققها سليمان باشا ضمن قاطع مسؤولياته وتعيينه فيما بعد قائداً عاماً لجيوش الروم ايلي في تشرين الثاني ١٨٧٧م ، الا ان غياب التنسيق بين قادة الجيوش الثلاثة المستقلة العاملة في البلقان ضد الروس واختلافهم في الرأي وتدخل القصر في العمليات الحربية مما أدى الى فوضى في إدارة الحرب التي استمرت دون صالح العثمانيين كما ان المجلس العسكري الذي كلفه السلطان لإدارة الحرب من العاصمة اهتم الكثير من آراء وتحذيرات ومقترحات سليمان باشا المتعلقة بالتطورات الميدانية في الجبهة ، الامر الذي أدى الى خلافات ومناقشات حادة بين سليمان باشا والسلطان وبعض رجال الدولة ، وكان اخر خطأ كبير ارتكبه المجلس العسكري رفض مقترح سليمان باشا انشاء خط دفاعي في ادرنة ضد الهجوم الروسي مما تسبب في احتلال القوات الروسية لادرنة وتقدمها باتجاه العاصمة ، وفي مرحلة لاحقة دخل سليمان باشا في خلاف مع الحكومة واتصل باعضاء مجلس المبعوثان مباشرة للتدخل وإنقاذ الموقف ووجه اتهامات الى قائد الجيش رؤوف باشا وحمله المسؤولية . وعلى اثر ذلك تم إيقاف سليمان باشا واعتقاله في اليوم الذي تم فيه حل مجلس المبعوثان في ١٥ شباط ١٨٧٨م بتهمة التحريض على الحكومة ثم قدم الى المحاكمة وتم تحميله مسؤولية الهزيمة في الحرب (بشكل غريب) وحكم عليه بالنفي الى بغداد في ٢٠ شباط ١٨٧٩م ، عاش في بغداد في ظروف صعبة وتوفي في اب ١٨٩٢م نتيجة لمرض مستعصي ودفن في مقبرة مسجد أبو يوسف في منطقة الكاظمية ببغداد . للتفاصيل ينظر :

Uzunçarşılı, 1948 , S. 209-210 ; Yalçınkaya , 2019 , S.472-489 ; Beydilli, 2010 , S. 91-92.

<sup>xv</sup> عن تفاصيل مواد الدستور ينظر :

Cenan , 2023 , S. 580-594 .

---